الموسم الثاني
للانصات المركزي

الجمود السياسي يترك آلاف الأسر الفقيرة في العراق بلا نقود

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الاحد
2022/08/21
No. : 7691

الشرخ السياسي العراقي ودور إقليم كردستان

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الانسداد..حديث عن توافق سياسي إزاء 3 نقاط أساسية
- مستمرون في القبض على المستغلين لمناصبهم
- عمليات مشتركة لتأمين المناطق الحدودية وملء الفراغات الأمنية
- الحكومة العراقية تستثني كركوك من تمليك الأراضي للمتجاوزين
- الجمود السياسي يترك آلاف الأسر الفقيرة في العراق بلا نقود
- مستشار الكاظمي: قانون الأمن الغذائي خاص بـ 2022 وينتهي بانقضائها

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق..ص(١٩-٢٩)

- سعدي أحمد بيره : الشرخ السياسي العراقي ودور إقليم كردستان
- د.عادل عبد المهدي : حكومة تصريف الامور اليومية، واستقالة الدكتور علاوي
- نضال منصور: شيفرة الحل ومنع الصدام في العراق
- سنار شريف علي: امكانية اعادة الانتخابات وجدواها

المرصد التركي و الملف الكردي ..ص(٣٠-٣٩)

- اردوغان: في نهاية المطاف ستنتهي الحرب على طاولة المفاوضات
- عمرو حمزاوي: تركيا في الشرق الأوسط.. الاستدارة الكاملة لأردوغان
- دوران كالكان: حل القضية الكردية في دمقرطة الشرق الأوسط

المرصد السوري و الملف الكردي..ص(٤٠-٤٩)

- واشنطن تطالب بخفض التصعيد في روجآفا ودعوات لفرض الحظر الجوي
- إردوغان: تركيا ليست لديها أيّ أطماع في الأراضي السورية
- د. محمد نور الدين: أصوات تركية مؤيّدة: حان وقت «تصفير المشكلات»
- تداعيات خطيرة لتزايد التوتر بين الجيش التركي والقوات الكردية

المرصد الايراني ..ص(٥٠-٥٩)

- ترقب دولي لتقييم الرد الإيراني من قبل إدارة بايدن
- حسن فحص : اتفاق امريكي - إيراني مقدمة لتفاهمات أوسع
- محمد صالح صدقيان: إيران ما بعد "النووي".. حليفة "الفقراء" أم "الأغنياء"؟

رؤى و قضايا عالمية..ص(٦٠-٦٩)

- ماركو كارنيلوس: الحرب الباردة الثانية.. من سيشكل النظام العالمي الجديد؟
- عبدالله العليان: هل بدأ الصراع الدولي بتعدد الأقطاب؟
- الصراع الروسي- الأوكراني يتوسع لكن ليس بالطريقة التي توقعتها الغالبية

العدد: 7691... 2022-08-21

الانسداد..حديث عن توافق سياسي إزاء 3 نقاط أساسية

تقرير موسع: فريق الرصد والمتابعة

أكد القيادي في الاطار التنسيقي تركي العتبي، أن" اجتماعات زعيم تحالف الفتح هادي العامري مع اكثر من ١٠ اطراف سياسية تمثل مختلف الوان الطيف العراقي في الايام الماضية ركزت على سبل توحيد الجهود لانهاء الازمة السياسية في العراق وما هي رؤية تلك القوى حيال خارطة الطريق التي من الممكن المضي بها من اجل توحيد المواقف نحو طاولة حوار تكون بداية نهاية الازمة".

وقال العتبي في تصريح صحفي السبت، إن "الاجتماعات خرجت بمضامين مهمة وهي وجود توافقات سياسية حيال ٣ نقاط اساسية وهي اي خطوة صوب حل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة يجب ان تكون وفق المسار الدستوري اي من خلال مجلس النواب اي دعم عودة جلساته الرسمية بالاضافة الى ضرورة تشكيل الحكومة التي من شأنها تحقيق نقاط مهمة وهي حل الازمات المتعاقبة والاشراف على الانتخابات المبكرة مع تغيير قانون ومفوضية الانتخابات وفق رؤية تضمن الانصاف والعدالة". ولفت الى أن"جميع القوى السياسية دون استثناء تدعم عودة جلسات مجلس النواب باسرع وقت ممكن لانه يمثل مجلس الشعب الذي من خلالها يمكن اجراء التغييرات وتشريع القوانين".

وأجرى العامري سلسلة لقاءات مع قوى وتيارات سياسية مختلفة في الايام الاخيرة كممثل عن الاطار التنسيقي لمعرفة موقفها من الأزمة الراهنة.

اجتماع القصر الحكومي.. بداية لمشروع التوافق والتهدئة

وفي هذا السياق يقول رئيس المركز الاقليمي للدراسات على الصاحب لـ(المسرى) إنه" رغم التشظي الحاصل في العملية السياسية بالبلاد، إلا أن هناك دعوات متتالية من قبل بعض الاطراف لإيجاد مخرج من هذه الازمة السياسية،

ومنها دعوة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي للم شمل الاطراف السياسية على طاولة واحدة، تحسباً لوقوع البلاد في منزلق خطير، وبالتالي هو يريد ان يمسك العصا من النصف، كونه يملك علاقات وطيدة مع التيار الصدري، وكذلك مع الإطار التنسيقي"، مشيراً إلى أن " دعوة الكاظمي للأطراف السياسية لم يكتب لها النجاح، لأن اللاعب الأساسي في المشهد (التيار الصدري) رفض المشاركة في الاجتماع، ورفض التواجد والحوار، ولكن مع هذا ربما يكون اجتماع القصر الحكومي بداية الانطلاق نحو مشروع التوافق أو التراضي بين هذه الكتل المتصارعة، بدليل تأجيل السيد الصدر المظاهرة المليونية التي دعا اليها يوم السبت القادم في بغداد، وبالتالي تكون بادرة خير أو حسن نية للتهدئة بين الأطراف".

وتابع أنه" من جهة اخرى ربما قرار المحكمة الاتحادية بتاجيل النظر بالدعوى المقامة بحل البرلمان إلى ٣٠ من آب القادم، قد أعطت الأمل بأنها ستبت بالدعوى لاحقاً، رغم أنها قد قالت سابقاً أن ذللك الموضوع ليس من صلاحياتها"، لافتاً إلى انه " مع كل هذه التطورات يبدو أن هناك عدة سيناريوهات مقدمة، قد يكون أحداها تمديد حكومة الكاظمي، وكذلك العمل على تهدئة الشارع والنفوس".

الأمم المتحدة: الأزمة العراقية ليست عصية الحل

ومن جهتها اعتبرت بعثة الأمم المتحدة في العراق الجمعة، أن الأزمة العراقية الحالية ليست عصية على الحل.

وأكدت البعثة في بيان بذكرى تفجير مقرّ بعثة الأمم المتحدة في بغداد عام ٢٠٠٣ وأودى بحياة العشرات، أن التضحيات العديدة التي بُذلت لاستعادة مكانة العراق يجب ألا تذهب سُدىً. وأشارت الى أن «التضحيات العديدة التي بُذلت لاستعادة مكانة العراق يجب ألا تذهب سُدىً، وإنما يتعين حشد كل الجهود من أجل الحوار والحلول خدمةً للصالح العام للشعب».

ونوهت بالقول «لقد واجه العراقُ مصاعبَ لا حصر لها في السنوات الأخيرة وما الأزمةُ السياسيةُ القائمةُ إلا آخرُ تحدٍّ مطوّل منها. ومع ذلك فليس من بين الخلافات الراهنة ما هو عصيٌّ على الحل ولا يمكن اعتبارها أكثرَ أهميةً من المصلحة الوطنية».. وشددت على دعم شعب العراق».

الصدر : انتظروا خطواتنا الأخرى

الى ذلك، كشف زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر عن تقديمه مقترحا للامم المتحدة لمناظرة مع السياسيين العراقيين مبينا انه لم ير «تجاوبا ملموساً».

وخاطب الصدر الشعب العراقي في تغريدة كتبها على موقع التواصل تويتر السبت، قال فيها: «أيها الشعب العراقي الحبيب، نود إعلامكم بأننا قدّمنا مقترحاً للأمم المتّحدة لجلسة حوار بل (مناظرة) علنية وببث مباشر، مع الفرقاء السياسيين أجمع، فلم نر تجاوباً ملموساً منهم».

وأشار الصدر الى ان «الجواب كان عن طريق الوسيط، جواباً لا يغني ولا يسمن من جوع، ولم يتضمن جوابهم شيئاً عن الإصلاح ولا عن مطالب الثوار ولا ما يعانيه الشعب، ولم يعطوا لما يحدث أي أهمية على الإطلاق».

زعيم التيار الصدر دعا «الجميع الى انتظار خطوتنا الأخرى إزاء سياسة التغافل، عن ما آل إليه العراق وشعبه بسبب الفساد والتبعية»، مردفا «فلا يتوقعوا منّا حواراً سرياً جديداً بعد ذلك، فأنا لا أخفي على شعبي شيئاً ولن أجالس الفاسدين ومن يريد السوء أو (قتلي) أو النيل ممّن ينتمي إلينا آل الصدر».

وتابع الصدر قائلا: «وإنني قد تنازلت كثيراً من أجل الشعب والسلم الأهلي، وننتظر ماذا في جعبتهم من إصلاح ما فسد لإنقاذ العراق».

«الكارت الأحمر مازال بأيدينا»

كما شن مقتدى الصدر، هجوما لاذعا على الاطار التنسيقي، محذرا اياهم من ان «الكارت الاحمر» مازال بيديه. وكتب صالح العراقي، وهو وزير زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، في بيان، يوم الجمعة (١٩ آب ٢٠٢٢)، أن «الامثال تضرب ولا تقاس: مارادونا في إحدى مباريات كأس العالم تعرّض الى الكثير من العرقلات والاحتكاك من اللاعبين ولم يكن الحكم منصفاً معه في إحتساب الأخطاء والضربات الحرة لصالحه، لكنّ صبره نفد لتعمّد اللاعبين إيذاءه.. فارتكب ضدّ أحد لاعبي الخصم خطأً فأسقطه أرضاً.. فسارع الحكم الى إشهار الكارت الأحمر بوجهه».واضاف انه ومنذ «سنوات ونحن نتعرض لهجمات شرسة من الإعلام وتصريحات واتهامات وتشكيك وكيل تهم جزافاً وليس مجرّد نقد أو اتّهامات مصحوبة بأدلة. نعم، منذ سنوات وقائدنا يتعرض بسبب معاداته الفـساد الى شتى أنواع التّهم: سعودي.. قطري.. اماراتي.. أمريكي.. تطبيعي.. صاحب أجندة خارجية.. مدعوم من الخارج.. دموي.. دكتاتور.. لا يفقه من السياسة شيئا.. جكسارات.. طائرات خاصة.. سنّي يصلّي بلا (تربة).. صاحب تناقضات.. يفرض إراداته على الغير.. متقلّب المزاج.. خارج عن نهج أبيه.. متسرّع.. لا يستشير.. كتاباته بقلم آخرين.. ليس عنده ثوابت.. يريد أن يكون (خميني) العراق.. ووو. وإنني هنا لا أريد الاستدلال على عدم صحة هذه التخرصات.. فكلها بين كذب وبين أمور مبالغ بها الى حدّ يخرجها عن الصحة والحقيقة وفيها ما هو غير ممنوع ولا حرام، لكن جلّ ما أريد أن أقوله: إننا تحمّلنا كل ذلك ولم ننبس ببنت شفة.. لأجل مصلحة البلاد والعباد».

صالح العراقي، أوضح أنه «حينما وجدنا أن الأمر زاد عن حدّه.. وخصوصاً بعد أن أمِنوا (شرنا) إن جاز التعبير.. فصاروا ينعتوننا بأننا أعداء الوطن والدين والمذهب.. فنفد فصبرنا.. فحاولت الدفاع عنه ببعض المقالات الهجومية.. حيث إن الهجوم أفضل وسيلة للدفاع.. ولم نلجئ الى تكميم الأفواه كما فعل بعضهم مع (عماد باجلاّن) على سبيل المثال لا الحصر إلا حينما يكون الكلام ضد شهيدنا الصدر (قدس). فجنّ جنونهم وزاد صراخهم ويريدون إشهار (الكارت الأحمر) بوجه من يدافع عن سماحته.. فتلك قسمة ضيزى وكرّة خاسرة».

وأردف: «إنني هنا لا أطلب سكوتهم.. بل أنصحهم أن يتحلّوا بالاخلاق وبشرف الخصومة ليس إلا.. وأنّى لهم ذلك فبيوتهم أوهن من بيت العنكبوت وحججهم واهية ونهجهم السياسي (عورة) لا يملكون لأنفسهم ولا لقراراتهم منطقاً سليماً للدفاع عنه إلا بالسباب والشتائم وكيل التهم، فهم: ذهبوا الى السعودية.. وهم أصدقاء قطر.. وهم أتباع من جالس الاماراتيين.. وهم دخلوا مع الدبابة الامريكية وذهبوا لامريكا وفاوضوها من أجل تحرير أنفسهم من السجون.. وهم أقرب للاجندات الخارجية الشرقية أو الغربية.. وهم أصحاب الصولات الدموية».

وزير الصدر، ذكر أيضاً انهم «أصحاب الولاية الثالثة التي أزحنا كابوسها عن العراقيين.. وهم لا سياسة لهم إلا القتل والحكم.. وهم أصحاب السيارات والطائرات الفاخرة والمنازل الفارهة والمزارع الواسعة.. وهم (للاخوان) أقرب.. وقد ملئت تناقضاتهم الخافقين فمن معاداة التطبيعيين كما يدّعون ألى أحضانهم.. وووووو.. وأخيراً أقول: (مارادونا من يكسرله لاعب مو مثل أي لاعب).. ومارادونا لم ييأس رغم كثرة الصدمات لكنه وبصدمة واحدة منه أزاح أكبر اللاعبين عن طريقه.. والكارت الأحمر بعده بيدينا.. مو لو مومو؟»، حسب قوله.

خطيب الصدر: الحوارات السياسية لا قيمة لها عندنا ولا نقيم لها وزناً

وهاجم مهند الموسوي، خطيب صلاة الجمعة التي دعا اليها التيار الصدري، الحوارات السياسية الحالية، عاداً اياها «بلا وزن ولا قيمة».

وقال الموسوي في خطبة صلاة الجمعة من أمام بوابة التشريع في المنطقة الخضراء، في رد على الحوارات التي تعقدها الاطراف السياسية: «لا قيمة لها عندنا ولا نقيم لها وزناً».

وانتقد الموسوي «التضليل الإعلامي» عادا اياه «يمارس ضد حركات الإصلاح»، مشيرا الى ان «الدولة أسيرة تبعيتهم للخارج»، مردفاً أن «الشعب أكتوى بالفساد والإدارات الفاشلة».

ولفت مهند الموسوي الى أن «الشعب هو المكون الأساسي للدولة، وأن إرادة الشعوب أقوى من الطغاة»، موضحا ان «الشعب مصدر السلطات والخروج ضد الفساد ليس الخروج على الدولة».

خطيب صلاة الجمعة مهند الموسوي، ذكر أن «جميع السلطات محط احترام وتقدير لكن شرط احترام الشعب»، عاداً الحوارات الجارية حاليا بين الاطراف السياسية «لا قيمة لها عندنا ولا نقيم لها وزناً».

الحكيم يؤكد أهمية حل الأزمة العراقية بلا ضغوط خارجية

في الأثناء، التقى رئيس تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في السعودية، فيما أكد أهمية حل الأزمة العراقية بلا ضغوط خارجية.

وقال الحكيم حسب بيان لمكتبه الجمعة، إن «العراق والسعودية يمثلان ثقلاً اقتصادياً وإقليمياً ودولياً»، لافتاً إلى أن «الحوار بين مختلف الأطراف هو السبيل الأمثل للوصول إلى حلول مرضية للإنسداد السياسي الحالي في العراق». وأضاف أنه «لابد أن تبقى الحلول عراقية من دون أي ضغوطات خارجية»، مشيداً «بالدور العراقي في الوساطة بين إيران والسعودية». وتابع: «نشيد بالهدنة الإنسانية في اليمن مع ضرورة وضع حلول نهائية للأزمة اليمنية»، مؤكداً «أهمية الخروج بقرارات مُرضية للجماهير من القمة القادمة في الجزائر». وشدد على أن «القضية الفلسطينية ستبقى رمزاً لتوحيد الشعوب العربية».

عضو بالحكمة: سحب ترشيح السوداني إحدى نقاط مبادرة العامري للصدر

هذا وكشف عضو الهيئة العامة لتيار الحكمة الوطني رحيم العبودي، فحوى مبادرة رئيس تحالف الفتح هادي العامري، لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، والتي تتضمن سحب ترشيح محمد شياع السوداني لمنصب رئيس الوزراء، والاتفاق على مرشح بين التيار الصدري والإطار التنسيقي.

وقال رحيم العبودي، لشبكة روداو الإعلامية، إن رئيس تحالف الفتح، هادي العامري، قدّم مبادرة جديدة لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، للاتفاق على حل للأزمة السياسية، تتضمن سحب الإطار التنسيقي لترشيح محمد شياع السوداني لمنصب رئيس الوزراء، واتفاق الطرفين على مرشح يحظى بقبولهما، أو أن يطرح الإطار التنسيقي عدة مرشحين أمام مقتدى الصدر ليوافق على أحدهم.

وأضاف أن المبادرة تتضمن أيضاً إجراء انتخابات مبكرة وفق الدستور، دون أن تقترح موعداً لها، بالإضافة إلى

تشكيل حكومة لمرحلة انتقالية، موضحاً أن التيار الصدري لم يرد على المبادرة حتى الآن.

عضو الهيئة العامة لتيار الحكمة الوطني، لفت إلى أن اجتماعاً آخر للقادة السياسيين، سيعقد في المستقبل، ستشكل هذه المبادرة أحد محاوره، مستطرداً أن موعد الاجتماع لم يحدد بعد، لأن الأطراف المشاركة لا ترغب في أن يكون مقعد التيار الصدري فيه شاغراً.

الاتحاد الاسلامي: حل الأزمة في العراق يستوجب تفعيل دور البرلمان

بدوره أكد رئيس كتلة الاتحاد الإسلامي الكوردستاني في مجلس النواب العراقي جمال كوجر، أن حل الأزمة في العراق يستوجب تفعيل دور البرلمان، مشيراً إلى أن الأطراف الكوردستانية أبلغت الأطراف العراقية بأنها ليست جزءاً من الصراع، وأن أي خطوة، سواء حل البرلمان أو الانتخابات المبكرة، لابد أن تكون وفق الدستور.

جمال كوجر، قال لشبكة روداو الأعلامية، إن «اتخاذ القرارات في ظرف كالذي يمر به العراق، ليس سهلاً».

رئيس كتلة الاتحاد الاسلامي الكوردستاني، رأى أن السبب في الوضع الحالي وصعوبة حل الأزمة، هو «الانقسام الذي يشهده البيت الشيعي بهذه الشدة للمرة الأولى»، منوّهاً إلى أن الاجتماع عقد لبحث المبادرات التي طرحت لحل الأزمة، وليس لاتخاذ القرارات. وأضاف أن عدم مشاركة طرف رئيسي في المعادلة والصراع هو التيار الصدري، كان له أثره في مخرجات الاجتماع، لأن «القرار يعود إلى الجهة التي لم تحضر، وليس للجهات التي شاركت في الاجتماع».

رئيس كتلة الاتحاد الاسلامي الكوردستاني استطرد أن التيار الصدري أبدى مرونة، قائلاً إن «التيار الصدري عبر عن ارتياحه لعقد الاجتماع، واحترامه للاجتماع والمشاركين فيه، رغم عدم مشاركته فيه».

جمال كوجر، أكد أن حل الأزمة في العراق «يستوجب تفعيل دور البرلمان»، موضحاً أن «الأطراف السياسية متفقة على إجراء الانتخابات المبكرة، لكن يجب أن يتخذ البرلمان هذا القرار». في هذا السياق، بيّن أن تعديل قانوني المفوضية والانتخابات، وتخصيص ميزانية لإجراء الانتخابات، خطوات تستوجب تفعيل دور البرلمان.

بشأن موقف الأطراف الكوردستانية، نوّه إلى أن الكورد ليسوا جزءاً من هذا الصراع، كما أن أي خطوة، سواء حل البرلمان أو إجراء انتخابات مبكرة، يجب أن تكون وفق الدستور، لأنه الحامي الوحيد لإقليم كردستان وحقوقه.

الزبيدي: على أصحاب القرار الاستعجال بالحل قبل نفاد صبر المواطن

وكتب زعيم حركة «انجاز» باقر جبر الزبيدي، ان " الصراعات الحزبية بكافة أشكالها (شيعية، كوردية وسنية) أثرت بشكل كبير على مصلحة المواطن الذي هو عماد الدولة ورأس مالها.

وقال الزبيدي على صفحته في الفيسبوك "إنه مع استمرار هذه الصراعات هناك من يحاول صب الزيت على النار ونشر الإشاعات حول أسلحة دخلت إلى مناطق في بغداد." مشيرا الى أن كل هذه الفوضى الحاصلة المتضرر الوحيد منها هو المواطن ومصالحه وحاجاته فالطرق مقفلة والخوف من حدوث صِدام أجبر المواطن على تعطيل مصالحه".

واضاف أن "الموازنة معطلة فيما ينتظر الكثير من أبناء الشعب إقرارها من أجل درجة وظيفية أو عقد عمل بالإضافة إلى الاستحقاقات التي ترافق إقرار الموازنة والتي تنعكس على الحالة الاقتصادية للبلاد بشكل عام." مستدركا الحديث "مهما بلغت نسبة جمهور الأحزاب السياسية فإن الأغلبية الصامتة من الشعب هي أكبر من كل الجماهير الحزبية ونسبة

المشاركة المتدنية في انتخابات ٢٠٢١ تثبت ذلك. موضحا ان " الطبقة السياسية بما تمتلكه من امتيازات لا تشعر بما يدور في الشارع العراقي ومعاناة المواطن اليومية التي تزداد كل يوم." مؤكدا ان " على أصحاب القرار الاستعجال بالحل قبل نفاد صبر المواطن وخروجه إلى الشارع ليقول كلمته التي لن ترحم أحدا!».

دولة القانون: ضرورة تدخل السيستاني لتهدئة الأوضاع

من جانبه أكد إئتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي الخميس، ضرورة تدخل آية الله العظمى سماحة السيد علي السيستاني لتهدئة الأوضاع بسبب المخاطر المحدقة بالبلاد، والقلق الشعبي المسيطر على العراقيين.وقال عضو الائتلاف عباس المالكي، إن الأمور وصلت الآن إلى درجة من الخطورة، ما يستدعي تدخلا سريعا وجادا من المرجعية الدينية، إذ إن السلم الأهلي بات في خطر، وهناك أزمة سياسية، ألقت بظلالها على جميع مناحي الحياة المختلفة، مضيفا أن هناك بالفعل قلقا من المواطنين على أمنهم الشخصي، وقلقا على مستقبلهم المعيشي، فإذا استمرت تلك الأزمة، فلن تكون هناك موازنة مالية مثلا.

وأشار المالكي إلى أن العراق الآن يحتاج إلى تدخل المرجعية، للمساهمة في حل هذه الأزمة.

«على الحكومة اعطاء مهلة للخروج من مبنى البرلمان»

وقال عضو ائتلاف دولة القانون كاظم الحيدري، الخميس، إن " الاطار التنسيقي وباقي الاطراف السياسية يشددون على ضرورة الجلوس الى طاولة الحوار والتفاهم".

واضاف، انه "من الضروري اخذ موقف اكثر حزما تجاه ما " وصفه " بالانتهاك الذي تتعرض له المؤسسة التشريعية، وعلى الحكومة اعطاء مهلة للخروج من مبنى البرلمان ومن ثم يبدأ الحوار."

ائتلاف النصر يحذر من «كوارث» لا تحمد عقباها

بدوره، قال عضو ائتلاف النصر سلام الزبيدي، في حديث لصحيفة "الزوراء": ان الأزمة الراهنة ليست شيعية شيعية، بل هي أزمة وطنية تتصل بالنظام السياسي ككل وما يستند اليه من أسس تُنتج أزمات تلو أزمات.

واضاف: انه على المجتمع السياسي التركيز على مرحلتين: المرحلة الأولى حل الأزمة الراهنة، والثانية بحث حلول شاملة لمعضلات النظام السياسي ككل ليتمكن من إدارة فاعلة وكفؤة ومسؤولة للدولة لصالح المواطنين ككل، وحرق أو خرق المراحل هنا خطيئة ستقود لكوارث أكبر.

رئيس المفوضية الأسبق يحدد مسارات تصحيح الوضع السياسي

وقد اقترحَ رئيس مفوضية الانتخابات الاسبق الخبير في شؤون الانتخابات عادل اللامي، تحديد موعد اقصاه نهاية حزيران ٢٠٢٣ لإجراء الانتخابات المبكرة بعد حل البرلمان.

وقال الخبير الانتخابي، عادل اللامي، في حديث لصحيفة "الزوراء": انه منذ البداية الدستورية للعملية السياسية متمثلة بقانون ادارة الدولة والدستور الدائم ٢٠٠٥ ولحد الوقت الراهن، لم يشهد البلد استقراراً او تقدماً نوعياً حقيقياً في

معظم المجالات، والسبب الرئيس في ذلك هو انحراف وافتقار التشريع لصفة الدوام تارةً وصفة العمومية تارةً أخرى، وذلك بسبب ان المشرعين كتبوا الدستور والقوانين المنظمة للعمل السياسي وفق مسطرتهم ومصالحهم الحزبية والفئوية والشخصية.

وتابع: وايضاً التأثيرات الخارجية خصوصاً في مرحلة الفترة الانتقالية مثل قانون ادارة الدولة وأمري سلطة الائتلاف (٩٦) و (٩٧) وهما "قانونا" الاحزاب والانتخابات، بل حتى الدستور الدائم كان التأثير الدولي والاقليمي حاضراً فيه، فتكرست حالة اللبننة والفئويّة بكل اشكالها، بدأت عمليات استباحة ونهب المال العام في الدورة الانتخابية الاولى عندما تحولت الاحزاب من احزاب سياسية الى اقطاعيات حزبية وانتقلت من احزاب فقيرة الامكانيات المالية كمنظمة وكأشخاص الى احزاب ضخمة الامكانيات مالاً ورجالاً وسلاحاً ومقرات وعقارات، هذه الدورة الانتخابية الاولى هي الاساس الخاطئ الذي بنيت عليه الدورات اللاحقة. واضاف: ان الحل يجب ان يكون راديكاليا بمعنى الجذري من خلال الخطوات التالية والتي تتمثل بانتخاب رئيس الجمهورية بشكل دستوري وتكليف مرشح الكتلة البرلمانية الاكثر عدداً بشرط ان لا يكون شخصية إشكالية. مشددا على ضرورة تشريع قانون اجراء التعديلات الدستورية (وفق المادة ١٤٢ من الدستور بشكل يضمن عدم اعتراض ثلثي ثلاث محافظات) والاستفتاء عليها على ان ينفذ الاستفتاء في موعد اقصاه نهاية شهر آذار ٢٠٢٣، وتشكل بموجب هذا القانون لجنة برلمانية تضم، إضافةً لأعضاء برلمانيين، كبار فقهاء القانون الدستوري وقضاة من المشهود لهم بالاستقلالية وممثلين عن منظمات ونقابات واكاديميين من المشهود لهم بالاستقلالية ايضاً، مع مراعاة وجود الشباب والنساء ولهم حق التصويت داخل اللجنة، على ان لا يغلب عدد اعضاء هذه اللجنة من البرلمانيين على غيرهم.

وتابع: انه بالتوازي مع تشريع قانون اجراء التعديلات الدستورية، يجب تشريع قانون جديد لمفوضية الانتخابات يضمن استقلالية اعضائها، (ولدينا رؤية خاصة بهذا الموضوع). لافتا الى: ان تعديل قانون الانتخابات الحالي بشرطين، الاول الابقاء على نظام الصوت الواحد غير المتحول والثاني اعادة ترسيم الدوائر الانتخابية وفق معايير عادلة ومتساوية ومن قبل مفوضية الانتخابات الجديدة. واشار الى: ان الاتفاق المبدئي المعزز بقرار نيابي على حل البرلمان وفق احد شطري المادة ٦٤ من الدستور في موعد اقصاه نهاية حزيران ٢٠٢٣ لغرض اتاحة الفرصة لمفوضية الانتخابات من أجل إكمال استعدادها لإجراء الانتخابات التشريعية في موعد اقصاه نهاية شهر آب ٢٠٢٣. مبينا: ان تشريع قانون اجراء التعديلات الدستوري والاستفتاء عليها وفق المادة ١٢٦ الدستورية في موعد لا يتجاوز السنة التقويمية الاولى من الدورة البرلمانية السادسة المنتخبة، (للمواد التي لم تعدل بسبب احتمال رفضها من قبل ثلثي ثلاث محافظات). واكد: ان تعديل قانون الاحزاب بشكل يضمن محاسبة الاحزاب مالياً ويضمن عدم تأسيس الاحزاب على اسس فئوية بكل اشكالها عدا اساس المواطنة، كما يضمن عدم وجود اجنحة أو فصائل مسلحة للأحزاب، على ان تشكل لجنة مشابهة للجنة التعديلات الدستورية لهذا الغرض.

وختم القول: ان هذه باعتقادي البداية السليمة لأي عملية اصلاح وتعديل مسار العملية السياسية.

مستمرون في القبض على المستغلين لمناصبهم

آسايش السليمانية تعلن تورط العشرات من التجار والمسؤولين والموظفين في التعامل مع أملاك عامة

أعلنت مديرية الآسايش في السليمانية اعتقال خمسة تجار ودلالين تعاملوا بأراضي وأملاك عامة وفق إجراءات غير قانونية، مؤكدة أن المحكمة أصدرت قرارات اعتقال بحق العشرات من المسؤولين والموظفين في المؤسسات الإدارية والعديد من الاشخاص ممن عملوا كوكلاء ودلالي أراض بتهمة انجاز المعاملات غير القانونية.

وأوضحت المديرية في بيان، أن قوات الآسايش وبالتنسيق مع قوات كوماندو كوردستان اتخذت الإجراءات الضرورية وأن اعتقال أولئك الأشخاص دخل حيز التنفيذ.

وأشارت مديرية الآسايش في السليمانية في بيانها، أنهم سيستمرون خلال الأيام القادمة في اعتقال كل من استغلوا مناصبهم على حساب المصلحة العامة وحقوق المواطنين.

وقالت مديرية الآسايش: "نوضح للجميع بأن الأشخاص الذين صدرت بحقهم قرارات الاعتقال قد استخدموا مناصبهم وسلطاتهم في الدوائر الحكومية لأعمال غير قانونية وبعيدة عن التعليمات وأخلاق الموظف العالية، وقاموا بإنجاز معاملات أشخاص آخرين مقابل رشاو واحتلوا العديد من الأراضي والأملاك العامة بخلاف القوانين النافذة في الإقليم وكانوا مرتزقة وقاموا بتلك الأعمال مقابل مبالغ مالية.

كما أعلنت مديرية آسايش السليمانية السبت، أن قواتها مستمرة في اعتقال الذين يستغلون مناصبهم في أمور غير قانونية بناء على أوامر الرئيس بافل جلال طالباني.

وأشار المتحدث باسم الآسايش ياسين سميع، إلى مواصلة القبض خلال الأيام القادمة على كل الذين استغلوا مناصبهم لتحقيق أغراض غير قانونية على حساب المصلحة العامة وحقوق المواطنين.

وأضاف سميع خلال تصريح لإذاعة صوت شعب كوردستان، ان قوات آسايش السليمانية وبناء على توجيهات من الرئيس بافل جلال طالباني تتواصل في متابعة الذين استغلوا مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية بعيدا عن القانون وعلى حساب المصلحة العامة وحقوق المواطنين واستولوا على الأراضي والعديد من الأملاك على حساب المواطنين.

ولفت سميع إلى فتح تحقيق مع كل المعتقلين وتسليمهم للقضاء ليواجهوا العدالة.

*المسرى

عمليات مشتركة لتأمين المناطق الحدودية وملء الفراغات الأمنية

بحثت وزارة البيشمركة مع وفد عسكري وأمني عراقي رفيع، السبت، العمل على تأمين المناطق الحدودية وملء الفراغات الأمنية من خلال «عمليات مشتركة».

وقالت الوزارة في بيان، إن رئيس أركان البيشمركة الفريق الركن عيسى عُزير، استقبل وزير الداخلية العراقي، عثمان الغانمي، ونائب قائد العمليات المشتركة الفريق أول الركن عبدالأمير الشمري، وقائد قوات الحدود وقائد المنطقة الأولى لحرس الحدود.

وأشار البيان إلى أن الزيارة التفقدية للمناطق الحدودية من قبل البيشمركة والجيش وحرس الحدود تهدف إلى «ضبط الأوضاع الأمنية في المناطق الحدودية وملء الفراغات الأمنية، من أجل استتباب الاستقرار والأمن في المناطق الحدودية، من خلال العمل على تنفيذ عمليات مشتركة».

وجرى خلال الزيارة، «تفقد عدد من المناطق الحدودية بين العراق وسوريا، من أجل إحكام السيطرة على المنطقة واتخاذ الإجراءات اللازمة»، بحسب البيان.

وفي وقت سابق، أفادت وزارة الداخلية العراقية، بأن الوزير عثمان الغانمي تفقد، السبت، يرافقه عدد من القادة وضباط الحدود العراقية السورية.

وشملت الزيارة مقرات الألوية بالإضافة الى زيارة مقر قيادة قوات حرس الحدود/ المنطقة السادسة، واستطلاع مناطق الشريط الحدودي للوقوف على استعداد وجاهزية القوات الماسكة لتلك المناطق.

وشدد وزير الداخلية خلال الزيارة على ضرورة استمرار الجهود لتأمين المنطقة، فضلاً عن تفعيل الجهد الاستخباري.

انطلاق عملية "الإرادة الفولاذية" المشتركة لملاحقة فلول داعش

هذا وأطلقت قوات مكافحة الإرهاب والبيشمركه والجيش العراقي، الخميس، عملية "الإرادة الفولاذية" المشتركة لتعقب فلول داعش في حدود ثلاث محافظات.

وانطلقت العملية من ثلاثة محاور بمشاركة قوات مكافحة الإرهاب والبيشمركه والجيش العراقي لملاحقة مسلحي تنظيم داعش، جنوبي ناحية كولَجو وشمالي ناحيتي قرتبه وجلولاء، فيما بين قوات مكافحة الإرهاب واللواء الخامس في البيشمركه واللواء الرابع في الجيش العراقي.

بينما عهدت المنطقة المحصورة داخل مثلث سليمان بك وخورماتو وكفري إلى قوات مكافحة الإرهاب واللواء ١٧ في وزارة البيشمركه والجيش العراقي ضمن العملية ذاتها.

عملية مشتركة في منطقة داوي

** هذا ونفذت قوات البيشمركة وقوات عراقية عملية مشتركة من ثلاثة محاور في منطقة داوي، شمال شرق طوزخوماتو، شارك فيها اللواء ١٦ والإسناد الثاني من قوات البيشمركة، وقوات الجيش العراقي والرد السريع والحشد الشعبي، فتشوا خلالها الوديان والمنحدرات.

وجرت العملية بمساندة الطائرات الحربية، شهدت تدمير مخبئين ونفق، يشتبه بأنها كانت تستخدم قبل داعش، والعثور على أربعة قنابل ومعدات تفجير.

العملية التي استغرقت عشر ساعات، نفذت على مساحة عرضها عشرات الكليومترات، وعمقها ثمانية كيلومترات تمتد في الفراغات الأمنية بين قوات البيشمركة والقوات العراقية، وانتهت دون خسائر في صفوف القوات المشاركة.

آمر الفوج الثاني في اللواء ١٦، ريكوت محمد، قال لشبكة رووداو الإعلامية، إن «اللواء ١٦ والجيش العراقي بدآ العملية من قريتي قومبلك وباشتبه بإتجاه قرية شوراو»، مبيّناً أن الهدف تمثل في «التحقق من وجود داعش، وما إذا كان يشكل تهديداً للمنطقة».

العملية المشتركة شملت المناطق الواقعة خلف قوشلان وتاويرك إلى شوراو، التي تضم عدداً من قرى كرميان الكوردية.

وقوع هذه القرى في الفراغات الأمنية بين قوات البيشمركة والقوات العراقية، يثير مخاوف سكانها الذين باتوا يهجرونها شيئاً فشيئاً.

قرية مثل قوشلان التي كانت عامرة في السابق، تشبه اليوم خربة متبقية من الحرب، وذلك بسبب الوضع الأمني غير المستقر وقلة الخدمات.

العملية المشتركة التي جاءت للسيطرة على الوضع الأمني غير المستقر في المنطقة، أسهمت ايضاً في تعزيز التنسيق بين القوات العسكرية، بعدما كانت التوترات تشوب علاقاتها حتى فترة قريبة.

الحكومة العراقية تستثني كركوك من تمليك الأراضي للمتجاوزين

طالبت الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات، باستثناء محافظة كركوك من قرار مجلس الوزراء ٤١٨ المتضمن تمليك الأراضي إلى المتجاوزين ممن شيدوا دوراً سكنية عليها، في القرى الكائنة خارج التصميم الأساسي للمدن.

عضو مجلس النواب عن كركوك، ديلان غفور، قالت لشبكة روداو الإعلامية، إنهم مندهشون من طلب الهيئة استثناء المحافظة من القرار، في وقت الهدف منه هو «تنظيم المدينة ويصب في صالح المواطنين».

قرار مجلس الوزراء ٤١٨ الصادر في (١٩ تشرين الثاني ٢٠١٩)، ينص على استيفاء ٥٪ من بدل القطعة، وتقسيط الباقي لمدة ٢٠ عاماً.

ديلان غفور التي خاطبت الأمانة العامة لمجلس الوزراء لبيان الأسباب الموجبة لاستثناء كركوك من القرار، أكدت بأن «طلب الهيئة يتعارض مع مهامها، ويعد قراراً سياسياً».

البرلمانية الكوردية عن كركوك، حذرت من أنهم سيتبعون «كل السبل المدنية، وصولاً إلى تحريك الشارع»، إذا وقع هذا الاحجاف بحق أهالي كركوك.

وكانت الأمانة العامة لمجلس الوزراء قد أبلغت الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات، في (١١ تموز ٢٠٢٢)، بتشكيل لجنة تتولى النظر في طلب استثناء محافظة كركوك من القرار.

ويعاني المواطنون الكورد في كركوك من التمييز بأشكال مختلفة، منذ أحداث ١٦ أكتوبر ٢٠١٧.

اتهامات متبادلة بين «جبهة تركمان العراق» والمجلس العربي في كركوك

الى ذلك أصدرت «جبهة تركمان العراق الموحد» السبت، بياناً ردت فيه على اتهامات المجلس العربي في المحافظة ضد قائممقام قضاء كركوك، فيما رفضت ما وصفته بمحاولات «ضرب أمن واستقرار محافظة كركوك».

وقالت الجبهة في بيان (٢٠ آب ٢٠٢٢)، إنها «ترفض الاتهامات الموجهة إلى شخص قائممقام كركوك وإلى شخصيات إدارية أخرى مثل قسم الأملاك في ديوان المحافظة من قبل المجلس العربي في كركوك وتعتبرها محاولة لضرب أمن واستقرار المحافظة، في الوقت الذي تنعم فيه كركوك بالتعايش الأخوي بين مكوناتها».

فيما حذرت من «محاولات خلط الأوراق للحصول على مكاسب شخصية، وتؤكد على ضرورة مراعاة خصوصية المحافظة والدفاع عن استحقاقاتها في الخدمات والمشاريع وان رؤوساء ومسؤولي الوحدات الإدارية ينفذون السياسة العامة للمحافظة وتعليمات محافظها بغض النظر عن انتمائاتهم القومية والحزبية».

وتابع البيان، أنه «بالرغم من وجود ملاحظات عديدة على الاداء الإداري للمحافظة، لكننا نرفض التشهير بالشخصيات، وينبغي حل الاشكالات عن طريق الحوار البناء الذي يحفظ التعايش والاستقرار ولا تسمح لحدوث الفتن في التواصل الاجتماعي بين ابناء المحافظة التي لا تخدم سوى المتربصين بكركوك واهلها».

وجددت الجبهة «رفضها القاطع لأي شكل من اشكال إحداث التغيير الديموغرافي في كركوك وتشيد بالاجراءات القانونية لإزالة التجاوزات بكل أشكالها»، مؤكدة «وقوفنا مع كل طرف يعمل على تحقيق التساوي في التعيينات بالنسبة ٣٢٪، بين مكوناتها وبخلاف ذلك سيكون لنا موقف اخر».

ودعت قائمة جبهة تركمان العراق الموحد، هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية إلى «تشديد اجراءتها وكشف كل ملفات الفساد التي يتضرر منها ابناء كركوك الاصلاء».

وفي وقت سابق، اتهم المجلس العربي في كركوك، قائممقام كركوك، بـ»هدم» العشرات من منازل المواطنين في المحافظة، فيما طالب بتقسيم الدرجات الوظيفية بصورة عادلة وشفافة على جميع أبناء المحافظة.

وذكر بيان للمجلس، (٢٠ آب ٢٠٢٢)، «تشهد محافظة كركوك نهضة شاملة عمرانية وخدمية يشارك فيها جميع أبناء المحافظة، كما تشهد استقراراً أمنياً بجهود أبناء قواتنا المسلحة وإدارة محافظة كركوك متمثلة بمحافظها راكان سعيد الجبوري الذي عكس صورة بيضاء ناصعة للإدارة الرشيدة العادلة الناجحة».

واستدرك البيان، «إلا إننا نرصد بين الحين والأخر ظهور أشخاص يستغلون صفاتهم الرقابية والإدارية محاولين الحصول على مكاسب غير مشروعة عبر التدخل بعمل الإدارة».

وتابع، نلخص هذا بأنه «مع إننا مع تطبيق القانون على الجميع بصورة متساوية إلا إن المدعو (فلاح يايجي) قائمقام كركوك وكالة قام بحملة جائرة وبدافع قومي عنصري واضح وبصورة انتقائية بتهديم عشرات الدور السكنية للمواطنين العرب دون غيرهم في منطقة جنوب وضمن الأراضي الزراعية وبدون سابق إنذار قضائي او إداري وبصورة تعسفية وأطلق عبارات عنصرية ضد العرب، وترك التجاوزات في مركز المدينة والتي شيدت على أهم الأراضي المخصصة للخدمات العامة، كما انه تغاضى عن الدور التابعة للأحزاب في منطقة طريق الجامعة».

وأضاف، أن «مبدأ تقاسم السلطة يحفظ حقوق جميع المكونات في كركوك إلا إن استغلال هذا المبدأ من قبل بعض النواب كذريعة للتدخل بصورة سافرة في عمل الإدارة وإصدار توجهات لموظفين من قوميتهم مخالف لعمل الإدارة واحتكار التعيينات لقوميات بعينها دون غيرها هو أمر مرفوض،لذا نطالب أن يتم تقسيم الدرجات الوظيفية بصورة عادلة وشفافة على جميع أبناء كركوك». وبين، «إننا في المجلس العربي في كركوك نطالب محافظ كركوك المحترم برفض تدخل الأحزاب القومية وممثليها بعمل الإدارة وتغيير قائمقام كركوك ومدير قسم الأملاك في محافظة كركوك بشخصيات نزيهة عادلة تحافظ على السلم الأهلي في المحافظة».

واستنكر البيان، «قيام قناة الشرقية بشن حملة إعلامية على إدارة محافظة كركوك وإثارة ملفات قسم لا أساس لها من الصحة والقسم الأخر تم حسمها قضائيا لصالح الإدارة، وفي نفس الوقت تغاضت هذه القناة عن ملفات المعتقلين والمغيبين العرب والقرى المهدمة والجثث مجهولة الهوية والشهداء الذين تم اغتيالهم قبل خطة فرض القانون».

*روداو-ناس

الجمود السياسي يترك آلاف الأسر الفقيرة في العراق بلا نقود

فقدت صابرين خليل زوجها بعد إصابته بكوفيد-١٩ في العام الماضي.. تركها وحدها تواجه عبء تربية سبعة أطفال، لكن تمويل الحكومة العراقية لأسرتها ولمئات الآلاف من الأسر الأخرى الفقيرة توقف، بسبب الجمود السياسي.

ومع وصول السياسيين إلى طريق مسدود بشأن تشكيل حكومة جديدة منذ إجراء الانتخابات في أكتوبر تشرين الأول، واصلت الفصائل الشيعية المتناحرة في بغداد اليوم الجمعة احتجاجاتها المستمرة منذ أسابيع، والتي تمنع انعقاد البرلمان.

تثير هذه المواجهة المخاوف من تجدد الاضطرابات في دولة تتمتع فيها الجماعات المسلحة بنفوذ كبير، وتتسبب بالفعل في متاعب للعراقيين الأكثر ضعفا.

وقالت صابرين، وهي توضح تأثير وفاة الزوج عليها، إنها امرأة وجدت نفسها فجأة تتحمل مسؤولية سبعة أطفال واصفة ذلك بأنه شيء يقصم الظهر.

وقالت صابرين التي كانت تجلس على الأرض في بيتها المبني بالطوب والمكون من غرفة واحدة في قرية «السعادة» في ضواحي بغداد إنها لا يمكنها دفع نفقات علاجها من مرض مزمن تعاني منه. وأضافت أن أطفالها يتناولون بعض الوجبات ولا يتناولون الأخرى بسبب ارتفاع الأسعار.

مرت تسعة أشهر منذ تقديم طلب الحصول على معاش شهري من الحكومة، لكن صابرين لم تحصل على أي شيء من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وقالت إنها قي كل مرة تذهب فيها للاستفسار عن نتيجة الطلب يأتيها الرد بأنهم في انتظار إقرار ميزانية.

وقال مسؤول في الوزارة إن صابرين تستحق الدعم، لكنه أكد عدم وجود ميزانية لصرف المعاش لها. ومضى قائلا بعد أن طلب ألا يُنشر اسمه «أيدينا مغلولة لعدم وجود ميزانية». وأضاف أن أسرة صابرين خليل واحدة من ٣٧٠ ألف أسرة تستحق معاشا حكوميا، لكن أيا منها لا تحصل عليه بسبب الجمود السياسي.

محاولة للحوار

الأزمة القائمة في العراق منذ إجراء الانتخابات قبل عشرة أشهر هي أطول فترة تعيشها البلاد بدون حكومة تؤدي كامل المهام منذ ما يقرب من عقدين مرا على الإطاحة بصدام في الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣.

وتريد القوى السياسية الشيعية المتناحرة تشكيل الحكومة، لكنها تختلف على خطوات تحقيق ذلك.

فأتباع رجل الدين القوي مقتدى الصدر، الذين قاتلوا قوات الاحتلال الأمريكية قبل أن يبرزوا بصفتهم المعارضة الرئيسية للفصائل المسلحة المدعومة من إيران وأحزابها السياسية، يطالبون بإجراء انتخابات جديدة.

وكان الصدر أكبر الفائزين في انتخابات العام الماضي، لكنه لا يستطيع تشكيل حكومة مع الأحزاب الكردية والأحزاب العربية السنية تستبعد منافسيه الشيعة المدعومين من إيران.

ويقول هؤلاء المنافسون، الذين يُعرفون في مجموعهم باسم الإطار التنسيقي، إن الانتخابات لن تُجرى إلا بعد تشكيل حكومة تقود فترة انتقالية وتصدر خلال فترة عملها تشريعات من بينها قانون جديد للانتخابات.

وقال مصدر في حكومة تسيير الأعمال «هناك توافق على حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، المشكلة في الآلية». وأضاف أن المحادثات مستمرة.

ويوم الأربعاء اجتمع رئيس حكومة تسيير الأعمال مصطفى الكاظمي مع القادة السياسيين ودعا أتباع الصدر إلى المشاركة في حوار وطني. ودعا أيضا جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي تصعيد سياسي.

ولم يحضر الصدر الاجتماع، ولم يظهر أتباعه حماسا يذكر للمبادرة.

وقال رجل دين متحدثا إلى الآلاف من أتباع مقتدى الصدر الذين تجمعوا للاحتجاج خارج البرلمان اليوم الجمعة ومشيرا إلى المنافسين «إن الحوارات السياسية التي تعقدونها لأجل مصالحكم السياسية والحزبية ليست لمصلحة البلد والشعب. كل الهم هو بقاؤكم وسلطانكم وليس هما آخر فإن هذه الحوارات لا قيمة لها عندنا ولا نقيم لها وزنا أبدا».

وحمل البعض صورا للصدر ووالده الراحل الذي كان رجل دين بارزا أيضا كما رفعوا أعلام العراق.

ومن جانبهم نظم العشرات من أتباع الإطار التنسيقي احتجاجا خارج المنطقة الخضراء التي تشهد إجراءات تأمين مشددة.

وقال حمدي مالك الباحث المشارك في معهد واشنطن والخبير في شؤون الجماعات الشيعية المسلحة إنه ليست هناك على ما يبدو مؤشرات تذكر على نتائج سريعة، بالرغم من بعض الجهود المبذولة لحل الخلافات. وأضاف «الانقسام كبير لدرجة أنني لا أرى أي حل. إمكانية اندلاع الاشتباكات تزيد بالفعل».

وأصدر البرلمان قانونا عاجلا في يونيو حزيران خصص مليارات الدولارات لشراء القمح والأرز والغاز ودفع الأجور. لكن توقف ما عدا ذلك من أعمال الحكومة.

وقالت هناء إدوار وهي ناشطة حقوقية عراقية بارز إن جميع الفصائل السياسية مسؤولة عن هذا المأزق وإن العراقيين العاديين يدفعون الثمن. وأضافت أن الغضب يزيد عند الناس، وأن الظروف الاقتصادية تسوء، وأن البطالة في تزايد. ومضت قائلة إن القادة يعقدون الحوارات من أجل توزيع الغنائم على السياسيين.

وفي نفس الوقت، مازالت صابرين خليل تنتظر في قرية «السعادة» أن تهب الحكومة لنجدتها. وقالت إن العملية السياسية متوقفة. أضافت «يقولون (السياسيون) إن من الخطأ ألا ندلي بأصواتنا.. لكن الانتخابات لم تغير أي شيء».

*وكالة رويترز

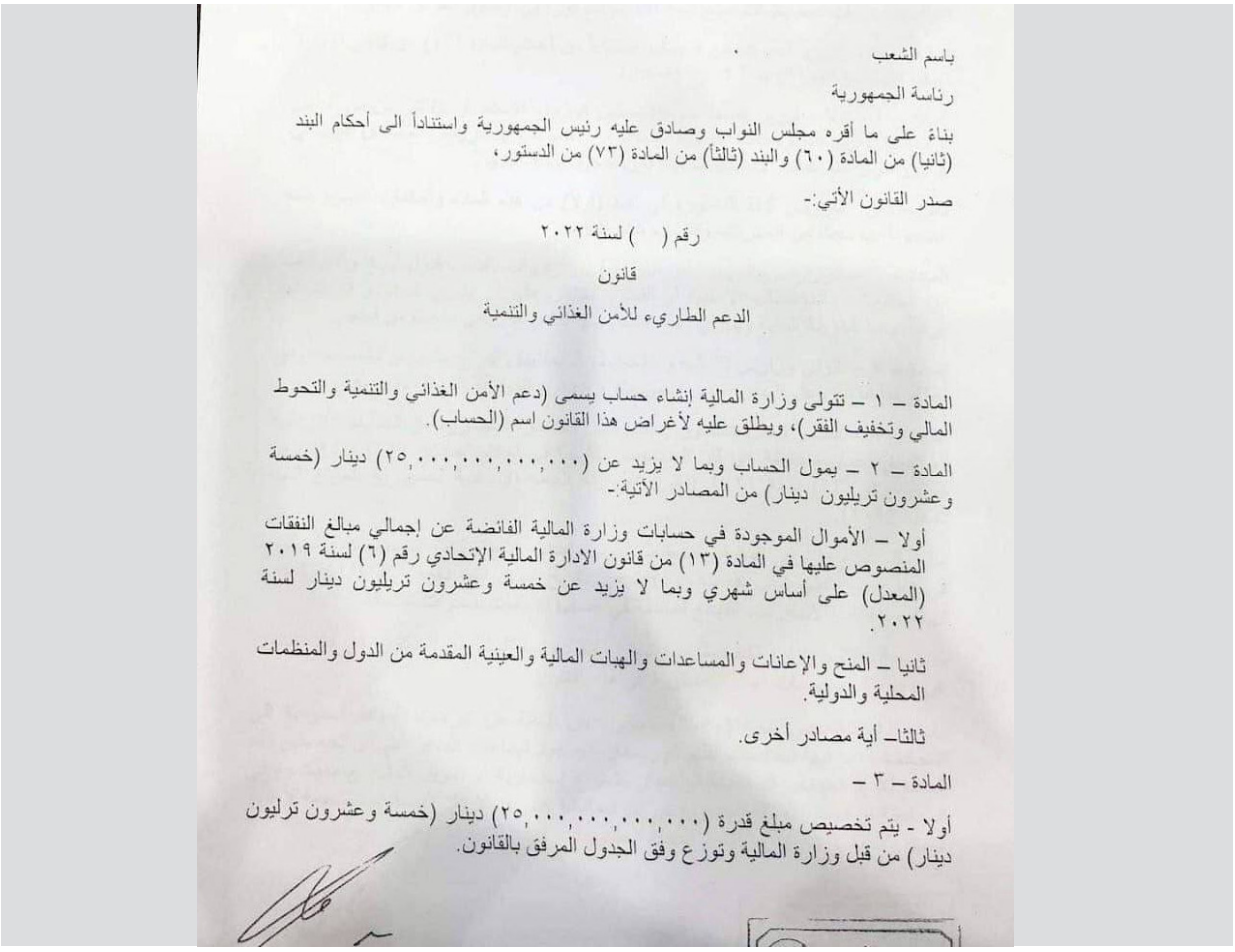

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

بناءً على ما أقره مجلس النواب وصادق عليه رئيس الجمهورية واستناداً الى أحكام البند (ثانيا) من المادة (٦٠) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور،

صدر القانون الآتي:-

رقم ( ) لسنة ٢٠٢٢

قانون

الدعم الطارىء للأمن الغذائي والتنمية

المادة – ١ – تتولى وزارة المالية إنشاء حساب يسمى (دعم الأمن الغذائي والتنمية والتحوط المالي وتخفيف الفقر)، ويطلق عليه لأغراض هذا القانون اسم (الحساب).

المادة – ٢ – يمول الحساب وبما لا يزيد عن (٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (خمسة وعشرون تريليون دينار) من المصادر الآتية:-

أولا – الأموال الموجودة في حسابات وزارة المالية الفائضة عن إجمالي مبالغ النفقات المنصوص عليها في المادة (١٣) من قانون الادارة المالية الإتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ (المعدل) على أساس شهري وبما لا يزيد عن خمسة وعشرون تريليون دينار لسنة ٢٠٢٢.

ثانيا – المنح والإعانات والمساعدات والهبات المالية والعينية المقدمة من الدول والمنظمات المحلية والدولية.

ثالثا– أية مصادر أخرى.

المادة – ٣ –

أولا - يتم تخصيص مبلغ قدرة (٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (خمسة وعشرون ترليون دينار) من قبل وزارة المالية وتوزع وفق الجدول المرفق بالقانون.

مستشار الكاظمي: قانون الأمن الغذائي خاص بـ 2022 وينتهي بانقضائها

أكد المستشار المالي لرئيس مجلس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي مظهر محمد صالح، أن قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية، يخص سنة ٢٠٢٢ وسينتهي بانقضائها.

وقال صالح في تصريح رسمي السبت، إن «قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية يخص السنة المالية ٢٠٢٢ حصرياً، وبانتهاء هذه السنة في يوم ٢٠٢٢/١٢/٣١ سينتهي نفاذ القانون تماماً». وبين أن «الحالة الثانية التي ينتهي بها القانون هي صدور قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢٢ في هذه الأشهر، وينتهي مفعول هذا القانون ويصبح جزءاً لا يتجزأ من قانون الموازنة العامة الاتحادية في حالة توسيعها في العام ٢٠٢٢ وهذا الأمر متوقف على وضع البرلمان وقدرته على التشريعات».

وأشار المستشار المالي إلى أن «تكرار هذا القانون لسنة أخرى يعتمد على وجود سلطة تشريعية وقدرتها على إعادة تمرير القوانين وتشكيل حكومة». واستبعد «تكرار قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية بعد نفاده».

وخصص مشروع القانون أكثر من ٣٥ تريليون دينار عراقي (٢٤/١ مليار دولار)، من أجل تيسير الحكومة لأعمالها اليومية خصوصًا فيما يتعلق بالأمن الغذائي في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة أعداد العاطلين عن العمل ناهيك عن زيادة نسبة الفقر.

*سعدي أحمد بيره

الشرخ السياسي العراقي ودور إقليم كردستان

ما يجري في العراق اليوم ليس صراعاً أو منافسة سياسية، فهذه الأخيرة تجري بشكل اعتيادي ودائم في مختلف البلدان الديمقراطية، حسب مجموعة من القواعد والأسس، التي تستند إلى أعراف ومؤسسة اللعبة الديمقراطية، هي الدستور والحريات العامة ومؤسسة البرلمان وآليات الحُكم ومؤسساته؛ لكن ما يجري في العراق اليوم هو محاولة لتحطيم كل ذلك، عدم الاعتبار له وتجاوزه وبناء عوالم سياسية ومؤسساتية بغير ما بُني عليه العراق الحديث، ككيان ديمقراطي.

يحدث ذلك بشكل حازم، سواء أكان عبر آلية ذاتية مقصودة من قِبل بعض الأطراف، أو أخرى موضوعية من قِبل تشكيلات سياسية أخرى، لكنهما في المحصلة ستصلان إلى النقطة نفسها.

ثمة على الأقل ثلاثة مؤشرات وأدوات وتحركات تزيد

يوماً بعد آخر ذلك الشعور والمنحى غير الحميد.

فأولاً ثمة استقطاب هائل بين القوى السياسية العراقية، يصنع شرخاً يبدو مستعصياً على أية إمكانية لإعادة ردمه وإعادة بناء علاقات ودية وسلمية بين القوى السياسية، خصوصاً زعماء الأحزاب السياسية الرئيسية.

فلأول مرة في الحياة السياسية العراقية الحديثة ثمة هذا المستوى من المقاطعة والمواجهة الكلامية والشخصنة بين الزعماء السياسيين العراقيين، وهو أمر قد ينعكس في أية لحظة داخل الشارع العراقي، وتستعاد لحظات دموية لا تنسى من تاريخ العراق، حينما كان يتواجه مناصرو الأحزاب السياسية العراقية، وحيث أن تلك المواجهة خلقت أجواء «الإرهاب الأهلي» التي أوصلت العراق فيما بعد إلى الديكتاتورية فيما بعد.

كذلك هناك مؤشرات واضحة على عدم قدرة القوى والشخصيات السياسية على التوافق فيما بينها، وعلى مختلف المستويات. فهذه القوى العراقية لا تكاد تجد آلية لتتفق على شخصيات سياسية أو أخرى، لهذ المنصب السياسي أو ذلك الإداري.

حينما يجري ذلك، يصير مشروعاً السؤال حول إمكانية الاتفاق والتوافق على استراتيجية العراق المستقبلية، خصوصاً وأنه قادم على ترسانة ضخمة الملفات العصية، من دوره وشكل انخراطه في الصراعات الإقليمية، مروراً بالفساد الذي يُغرقه من كل حدب، إلى مواجهة الإرهاب والأزمة البيئية الخانقة.

المستوى الثالث للأزمة العراقية الراهنة يتمثل في استبدال أدوات الضغط غير الشرعية مكان المؤسسات وآليات العمل الديمقراطية. فالعديد من القوى السياسية العراقية صارت تعتبر الشارع أداة لخلق حقائق وفروض سياسية على أرض الواقع، وهي نفسها التي لم تتوانَ يوماً من التهديد بالعنف والتخوين والعلاقات الإقليمية.

هذا الواقع الجديد الذي يجب أن يدفع للسؤال: لكن ماذا بعد!، أين الديمقراطية والأسس الموضوعية التي تكون العراق الحديث عبرها. هل سيؤدي مثل هذه الأوضاع إلى غير ما كانت عليه في كل التجارب العالمية، حيث مزيج الأزمات الأهلية والشعبية والوطنية، التي حطمت الكثير من البلدان وأدت بمستقبل مجتمعاتها إلى الهلاك.

ضمن السياق الكلي لما يحدث، جدير بالجميع أن يسألوا عن موقع ودور وفاعلية إقليم كردستان ضمن العراق.

أن تسأل القوى السياسية الكردستانية نفسها أولاً، بالذات من موقع قدرة وطاقة إقليم كردستان لأن يكون جزءا من الاستقطاب والتصارع المفتوح الذي يؤسس داخل العراق، ومدى تأثير ذلك في وضعية إقليم كردستان الفيدرالي من السلطة المركزية في العراق، وإمكانية تبديد مثل هذه الأزمات السياسية لمكتسبات شعب كردستان، السياسية والاقتصادية والتنموية!!.

> **"ما يجري في العراق اليوم هو محاولة لتحطيم جميع القواعد"**

لا يتحمل إقليم كردستان، بحكم صفته الدستورية وموقعه الجيوسياسي أن يكون قائماً وسائراً على سكة طويلة المدى من الصراعات السياسية ذات حدة وديمومة واستقطاب، بالذات بين القوى السياسية الكردستانية شديدة التمثيل للقواعد الشعبية في كردستان.

بهذا المعنى، فإنه على كردستان أن تمنح العراق كله، نموذجاً لآلية التوافق السياسي والركون إلى اللعبة الديمقراطية في البلاد. بحيث يكون التوافق ووحدة الصف الداخلي في كردستان فاعلاً اساسياً لأن يتمكن الإقليم من لعب دور إيجابي بين القوى السياسية العراقية، على مختلف مستويات خلافاتها الداخلية وصراعتها.

*د.عادل عبد المهدي

حكومة تصريف الامور اليومية، واستقالة الدكتور علاوي

في تعليقه على الاستقالة كتب مستشارنا القانوني السابق الدكتور فاضل جواد، «استقالة ام هروب من المسؤولية». وورد ذكري كالاتي: لا يحق لـ(رئيس الوزراء والوزراء) «التنصل من مسؤولياتهم تحت ذريعة الاستقالة، لان ذلك يتعارض مع اليمين الذي اقسموا عليه، علماً بأني سبق وأن اوضحت الى السيد عادل عبد المهدي رئيس مجلس الوزراء السابق عدم قانونية غيابه عن اجتماعات مجلس الوزراء تحت مسمى (الغياب الطوعي)».. الاقواس للمستشار، والاقواس المستطيلة [ ] لنا. اوضح معلقاً:

١- مع كامل احترامي لقرار الدكتور علاوي، لكن استقالته التي قُبلت وكُلف وزير اخر مكانه، تختلف عن مفهوم «الغياب الطوعي» الذي طرحناه بعد ٤ اشهر من استقالتي في ٢٠١٩/١١/٣٠، التي قُبلت، دون تشكيل حكومة جديدة.

٢٠٢٠/٣/٢، ارسلت مذكرة للبرلمان :

ذكـرت فيها «الغياب الطوعي»، للضغط على المجلس وقواه للاسراع بتشكيل حكومة جديدة لتجاوز الظروف المعقدة والصعبة. صحيح ان الدستور ينص على ترؤس جلسات مجلس الوزراء، بالمقابل لا يعتبر النظام الداخلي للمجلس التغيب لظروف طارئة تعارضاً

> لا يحق لـرئيس الوزراء والوزراء التنصل من مسؤولياتهم تحت ذريعة الاستقالة

مع المادة الدستورية، بل لطالما كلف رؤساء الوزراء احد زملائهم برئاسة الجلسة.

اتخذت القرار بعد مشاورة رئاسة السلطة القضائية والمحكمة الاتحادية، وقانونيين معروفين، فعارض بعضهم وايد اخرون. وكلفت نائب الرئيس الدكتور الغضبان بادارة الجلسات. علماً ان قرارات المجلس ليست قرارات الرئيس بل غالبية الاعضاء. وتغيبه لا يجمد واجباته كرئيس المجلس، والمسؤول التنفيذي المباشر وكقائد عام وغيرها. فالتغيب الطوعي لم يمنع رئيس الوزراء من متابعة كافة التفاصيل، قبل واثناء وبعد اجتماعات المجلس. وترؤس الاجتماعات للمجالس واللجان الاساسية ومقابلة الرؤساء وممثلي الدول والمؤسسات وغيرها من شؤون تفصيلية. بل ترؤس بعض اجتماعات مجلس الوزراء، عند الضرورة. فالتهرب كان ابعد شي.

و»التغيب الطوعي» كان لنزع الشخصنة عن السلطة، وتأكيد تضامنية الـوزارة، والضغط للاسراع بتشكيل حكومة كاملة الصلاحيات تحتاجها البلاد، باستخدام القوانين والتفسيرات الدستورية والقانونية المتاحة. ففي العراق لم نؤسس بعد لثقافة وتقاليد ديمقراطية متكاملة لنعمل بموجبها. ففي لبنان مثلاً تتوقف عموماً اجتماعات المجلس في حالة حكومة تصريف الاعمال، ويدير الوزراء وزاراتهم حسب الامور النافذة والروتينية.

٢- ٢٠٢٠/٣/٢، كتب لي السيد المستشار:

«ان حكومة السيد عادل عبد المهدي هي حكومة تصريف اعمال وستبقى بهذه الصفة لحين تشكيل حكومة جديدة، وهذا لا يمنع رئيس مجلس الوزراء من تخويل احد نوابه لادارة بعض جلسات مجلس الوزراء او ان يخول المسؤولين من ذوي العلاقة بعض الصلاحيات غير الشخصية». و»ان تخويله لبعض صلاحياته الى غيره لا يعفيه من المسؤولية باعتباره رئيس مجلس الوزراء المكلف بموجب الدستور بادارة حكومة تصريف اعمال» والمنصب «لا يمكن ان يعتبر شاغراً او خالياً وفق ما يسمى (الغياب الطوعي) لانه ليس من صلاحية رئيس مجلس الـوزراء او الوزراء الغياب عن اجتماعات مجلس الـوزراء، لان حضور الاجتماعات هو احد واجبات والتزامات رئيس مجلس الـوزراء والـوزراء بموجب النظام الداخلي لمجلس الوزراء..»

٣- ٢٠٢٠/٣/٣ اجبت المستشار:

«رأيكم صحيح بشرطه وشروطه. لكن لابد من مخارج قانونية ودستورية عندما يخرق [فلان] الدستور مرات عديدة، وكذلك تفعل الكثير من قرارات مجلس النواب والعديد من القادة السياسيين. يجب عدم السماح للآخرين بالغياب او الهروب والاستمرار

> نحن نخطىء ونصيب ونتدافع بالحجج والبراهين والمواقف وسيترسخ ما ينفع الناس

بتحميل شخص واحد كامل مسؤوليات عدم تمرير الموازنة، وانهيار اسعار النفط، واحتمالات زيادة التصادم بين ايران وامريكا وآثارها على العراق، ومحاربة داعش، والتظاهرات، وكورونا. انتظرنا ٣ اشهر بعد الاستقالة، ثم شهراً اخرا بعد تكليف [محمد] علاوي فهل يجب ترك سياسات الامر الواقع غير المسؤولة بالاستمرار، ام يجب اتخاذ قرارات صادمة تسعى لوضع الجميع امام مسؤولياتهم. كان امامي ثلاثة طرق. الاول قبول استمرار الوضع الراهن، اي استمرار الجمود واللامسؤولية، والثاني خلو المنصب وتولي رئيس الجمهورية المنصب، والثالث الغياب الطوعي مع دعوة لمجلس النواب لتقرير موعد الانتخابات والتعديلات الدستورية. يبدو لي ان الثالث هو الاصح. ومن يقرأ رسالتي في ٢٠٢٠/٢/١٩ جيداً كان سيدرك انني كنت احضّر وأدرُس هذا الخيار. اذ قلت ساذهب اما الى الخيار الدستوري اي [خلو المنصب] المادة ٨١ او -ولم نقل و...- النظام الداخلي اي المادة ٣ [الغياب]. فالغياب قد يكون لاجازة او لمرض او لمهمة وطنية الخ. ولا يعني التنصل من المسؤولية بل استخدام السياقات الاجرائية والقانونية للضغط. فالصلاحيات الحصرية الملاصقة لرئيس الوزراء كالقائد العام وكونه المسؤول التنفيذي الاعلى ستستمر وهذا هو الاهم. فهل في ذلك خلاف.»

٤- ٢٠٢٠/٣/٣، اجابني المستشار:

«اني متفق مع سيادتكم في كل ما ورد في رسالتكم الكريمة، ولكن من باب المسؤولية.. رغبت اوضح الموقف الدستوري والقانوني من مسألة الغياب الطوعي. ان مخالفات البعض يجب ان لا تقابلها مخالفة من سيادتكم (لا سمح الله) وأنتم من ذوي الخبرة والبصيرة والصبر والتروي في اتخاذ القرارات. انا لا اود ان تنتهي ولاية سيادتكم بمخالفة دستورية..»

٥- ٢٠٢٠/٣/٤، كتبت:

«اشكركم مرة اخرى وانني ادرك جيداً كل ما تعنيه المادة ٧٨، فالمسؤول التنفيذي المباشر والقائد العام لصيقة برئيس الوزراء وهو ما تضمنته رسالتي وهو ما اكده البيان الاعلامي الصادر من المجلس الوزاري للامن الوطني. فالوزراء مرجعيتهم رئيس الوزراء، كذلك رئيس اركان الجيش ومدير الجهاز ومستشار الامن الوطني ورئيس هيئة الحشد، الخ. وهذه كلها تختلف عن ادارة الاجتماعات. والقول بطوعية الغياب تعني علوية القرار وإمكانية العودة عنه في اي وقت.. المسألة التي يجب الالتفات اليها هي سعينا للفت نظر المسؤولين التشريعيين والقضائيين وأصحاب القرار السياسيين والمرجعيات المختلفة ان البلاد في ظروفها هذه لا تدار من قبل حكومة تصريف امور يومية. فلابد من وضع خط نهاية او تكليف حكومة جديدة. فالدولة تتعطل بالخروقات الدستورية او بالانتظار وعدم الحسم..».

ليس الهدف المساجلة وانتصار الرأي، بل دراسة ما جرى، وتعميق المباني القانونية والدستورية.

فنحن نخطىء ونصيب ونتدافع بالحجج والبراهين والمواقف. وسيترسخ ما ينفع الناس، اما الزبد فيذهب جفاءاً.

نضال منصور:

شيفرة الحل ومنع الصدام في العراق

المشهد العراقي يبدو قاتما، وبلا أفق سياسي، والجسور التي شيدتها المصالح، وتقاسم السلطة في السنوات الماضية بين حلفاء الأمس، وخصوم اليوم احترقت، وآيلة للسقوط.

منذ الانتخابات البرلمانية التي جرت قبل نحو تسعة شهور والمكاسرة السياسية مستمرة، والعملية السياسية مجمدة، والبحث عن تفاهمات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه يسير في طريق مسدود.

السؤال المقلق في العراق اليوم، وهناك من يضع يده على الزناد، هل يمكن أن يتصالح المتخاصمون ويجلسوا على طاولة المفاوضات للتوصل إلى حلول؟ أم أن المكاسرة السياسية التي انتقلت إلى الشارع ستفتح باب جهنم على صدامات مسلحة، بعد أشهر من التحريض والحقن المتبادل؟

لا توجد إجابات حاسمة وقاطعة، والمراقبون للداخل العراقي يعتقدون أن ما يحدث ليس سوى استعراض للقوة، ومعركة عضّ أصابع لتحقيق مكاسب سياسية، وجس النبض للوصول إلى تنازلات وتسويات سياسية.

«توازن الرعب» بين التيارات المتصارعة؛ التيار الصدري بنفوذه الكبير في الشارع والأسماء الكثيرة والمتعددة لميليشياته، والإطار التنسيقي بتنوع عناوينه وأسماء زعمائه وقاعدته العسكرية وعمادها الحشد

> الجسور التي شيدتها المصالح، وتقاسم السلطة بين حلفاء الأمس، وخصوم اليوم آيلة للسقوط

الشعبي، يوحي أن الأمور لن تصل حد الانفلات، فالأطراف كلها ستكون خاسرة، والبيت الشيعي سيتهاوى من الداخل، والعملية السياسية برمتها ستنتهي، وسيدخل العراق في نفق مظلم، وهذا ما لا يريده جيران العراق، حتى من يعبث باستقلاليته وقراره، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يصمت حياله أو يغض الطرف عنه.

صعد المتخاصمون في العراق إلى أعلى الشجرة، وحان الوقت لينزلوا عنها، الزعيم مقتدى الصدر لا أعتقد أنه كان يتوقع أن تصل الأمور إلى هذا الحد، وكان يريد التصعيد ليقطف الثمار، لا التصعيد ليجد نفسه خارج البرلمان، وخارج اللعبة السياسية، ويرى خصومه قد أداروا ظهرهم له، وعلى استعداد للمضي في العملية السياسية بدونه، ويقومون بحشد جاد لعقد جلسة لثلثيّ البرلمان لانتخاب رئيس للجمهورية، وتكليف رئيس للوزراء، ولهذه الغاية يحاولون استمالة، وتغيير مواقف الكرد، والسنة المؤيدين للتيار الصدري، والذين يدعمون مطلبه بضرورة حل البرلمان، وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

جرب مقتدى الصدر في الأشهر الماضية كل شيء؛ حاول تغيير التحالفات داخل البرلمان، سعى لاستقطاب المستقلين، ثم لوّح باستقالة نوابه في البرلمان، وحتى لا يُتهم بالكلام والمقايضات، استقال نوابه وانتقل إلى الشارع ليفرد عضلاته الشعبية في السيطرة على البرلمان والمرابطة في المنطقة الخضراء في عصيان وتمرد على الدولة التي يراها عنوانا للفساد.

طلب الصدر من مجلس القضاء حل البرلمان، فأجاب أنه لا يملك الصلاحية لفعل ذلك، وأنه يريد أن يظل خارج الصراعات السياسية.

«الفرصة الأخيرة» هذا عنوان المسيرة المليونية التي دعا لها الصدر من ساحة التحرير إلى ساحة الاحتفالات بالمنطقة الخضراء، وعنوان المظاهرة فيه وعيد وتهديد لخصومه، والمجهول حتى الآن ماذا بعد المسيرات والاحتجاجات؟

لا يبدو «الإطار التنسيقي» بحال أفضل بكثير، فهو استنزف كل محاولات الشد والجذب، ويدرك أن مقتدى الصدر ليس وحده، وهناك مكون رئيسي؛ كردي وسني داعم له بالداخل العراقي، وفي الخارج هناك من ينظرون له باعتباره مخلص العراق من التبعية لإيران.

لم يترك «الإطار التنسيقي» الملعب للتيار الصدري لينفرد به، يلاحقونه في الشارع يتظاهر ويحتل البرلمان، فينصبون خيمهم في مكان ليس ببعيد، يهدد بالتصعيد فلا ينتظرون ويباشرون هم بالتصعيد أيضا، وأثناء هذه

> **الأمور لن تصل حد الانفلات، فالأطراف كلها ستكون خاسرة**

المناوشات يجدون الوقت لزيارات إلى كردستان لعلهم يحدثون اختراقا في صفوف تحالف الصدر مع الكرد.

حتى اللحظة لا يقبل الإطار التنسيقي، الذي يقوده نوري المالكي، أن يفرض الصدر أجندته السياسية على الجميع، ولهذا فهم متمسكون بموقفهم من رئاسة الجمهورية، ورشحوا محمد شياع السوداني رئيسا للوزراء، وهي القشة التي قصمت ظهر العلاقات مع الصدر، وحين استقال نواب التيار الصدري لم يفوتوا الفرصة لتعبئة المقاعد البرلمانية، ليصبحوا، حسب رؤيتهم، الكتلة النيابية الأكبر.

الإطار التنسيقي كان، وما زال، يريد حكومة ائتلافية بين القوى السياسية تُعيد إنتاج التوازنات الطائفية، ولا تُخل بها، والصدر يرى أنه الأجدر بتشكيل حكومة أغلبية بعيدا عن المُحاصصة التي أُتبعت منذ سقوط نظام صدام حسين، وتُغازل في الوقت نفسه شعارات حراك تشرين.

الإطار متمسك بالمضي بالعملية السياسية؛ بانتخاب رئيس للجمهورية، وتكليف رئيس للوزراء، والصدر يسير بالاتجاه المعاكس، ويريد حل البرلمان، وانتخابات مبكرة، وما بين هذا الضجيج المحفوف بالمخاطر يبقى الأمل والرهان على قرار المحكمة الاتحادية لعلها تقول الكلمة الفصل، فتقطع الطريق على صراع قد ينفجر في أي وقت، وتُلزم الجميع بالعودة إلى ثكناته.

وبالتوازي فإن شيفرة أخرى للحل بدأت تنمو، وتتضح ملامحها، ويُشيع مقربون من دوائر السلطة أن رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، أوشك على ترتيبات تنزع صاعق الانفجار، وتُعيد التهدئة والهدنة.

وفي التفاصيل أن الكاظمي شارف على اتفاق الفرقاء على البدء في حوار مباشر برعاية الحكومة، وهذا قد يُنتج اتفاقا على رئاستي الجمهورية والوزراء، على أن يستمر البرلمان الحالي لعامين، ويحسم الحوار موعدها، وقانونها، والمفوضية التي ستُجريها.

الإطـار التنسيقي، على ما يبدو، أبلغ الكاظمي بالموافقة على الحوار، والصدر حتى الآن لم يقل كلمته، والأرجح أنه لن يقاطعه.

الأبواب المغلقة يبدو أنها فُتحت وأصبحت مواربة، والكاظمي إن نجح في احتواء الاحتقان وإيجاد حل توافقي، لن يمنع الانفجار فقط، وإنما سيُعيد تأهيل نفسه، ويُقدم أوراقه كلاعب رئيسي يحتاج له الداخل والخارج.

*موقع فضائية «الحرة» الامريكية

سنار شريف علي:

امكانية اعادة الانتخابات وجدواها

يمر العراق بأزمة سياسية خانقة، ألقت بظلالها على الوضع السياسي برمته؛ وسط صراع وعدم توافق سياسي بين التيار الصدري مطالبا بحل البرلمان، و الإطار التنسيقي مدعيا «التمسك بالشرعية».

تصعيد كان من دواعيه الفشل في تشكيل الحكومة ألا أنه بنفسه انتهى بتعطيل جزئي للبرلمان ليلحقه هو الآخر بالحكومة التي لم تولد بعد؛ ليضيف إلى مسلسل مشكلات البلد مأزقا آخر, ويرسم ملامح مرحلة صعبة، وطريق ضبابي نحو مستقبل مجهول.

ونتيجة لهذا الوضع الذي لا يحسد عليه، تثور عدة أسئلة و تساور أذهان النخبة والعامة، وتفرض نفسها بقوة وهي: هل سيكون هناك حلا للبرلمان، خاصة بعد قرار المحكمة الاتحادية؟ ام ستستمر العملية بدون الصدر؟ وما جدوى حل البرلمان وإعادة الانتخابات بدون تغييرات جذرية في عملية الانتخابات وعلى رأسها قانون الانتخابات؟ وهل ستتمكن الانتخابات ان تشفي العراق من وضعه السقيم وتذهب عنه بأسه؟ أم هي إعادة من أجل الإعادة، ويقتصر الجديد فيها على تغيير اسماء وشعارات الكتل السياسية وألوان لافتاتها؟

اولا لاننسى ان الكتلة الصدرية لم تعزل نفسها عن السياسة، بل استقالت؛ وانها لم تستقيل لتترك الساحة خالية للآخرين، ليقوموا بالإسراع في ملء المقاعد

> جميع المعطيات تشير إلى أن هناك خيارين لا ثالث لهما

الشاغرة، بل انها استقالة أقرب من تكتيك سياسي، اريد به إيصال رسائل وتنبيهات، وممارسة ضغوط مستعينة بالشارع، لحسم أمور عجز البرلمان عن حسمها، واخفقت المفاوضات عن حلها. إذا فلا يمكننا تصور وجود الكتلة الصدرية -الفائزة أولا في الانتخابات، و المتمتعة بشعبية كبيرة- خارج الحكومة.

هي رفضت بعض اطراف الاطار ان يكونوا شريكا لها في الحكومة فما بال تسليم الحكومة كلها لهم.

إذا فالمسألة باتت واضحة، فلن تكون هناك أية حكومة بمعزل عن الصدر، وأي خطوة في هذا الاتجاه ستلاقي نفس مصير البرلمان.

ومن جانب آخر، فان الكرد والسنة اختاروا الصمت ولو نسبيا، ولا يمكن التنبؤ بموقفهم تجاه أي حكومة مقبلة دون الصدر، لذلك لا يمكن التعويل عليهم في تشكيل الحكومة.

وهذا يدفعنا للقول أن جميع المعطيات تشير إلى أن هناك خيارين لا ثالث، إما حل البرلمان والشروع في انتخابات مبكرة، أو المواجهة والسير صوب المجهول.

ولا أحد يرغب في الخيار الثاني، مما يعني أنه لا مفر الا الى الخيار الاول، وهو حل البرلمان وإعادة الانتخابات.

و هذا يقودنا الى سؤال الأهم، وهو في حالة ما إذا تم حل البرلمان وإعادة الانتخابات فما هي جدوى هذه الخطوة؟ وما التالي؟

لايخفى علينا ان العملية السياسية في العراق أصبحت تـدور في دائـرة مغلقة تبدأ مشوارها من مكان ولا ينتهي إلا في حيث ما بدأ منه. نقاش حول قانون الانتخابات، ثم انتخابات، بعدها اتهامات بتزوير الانتخابات، ثم يأتي كابوس الأكبر وهو تسمية الرئاسات الثلاث-خاصة رئيس الوزراء- ومن ثم حكومة ناقصة الـوزراء، وينتهي الأمر بمظاهرات ودعوات الى اقالة الحكومة، وأخيرا الدعوة إلى انتخابات مبكرة!!!

اذا الانتخابات بمفردها لن تجني الكثير ولا تأتي بجديد ما لم تصاحبها تغييرات جذرية في قانون الانتخابات، خاصة مفهوم الكتلة الاكبر، بحيث كانت ولازالت أكبر مشكلة تواجه عملية تشكيل الحكومة؛ لذلك يجب أن يتضمن القانون مـواد أكثر صراحة ووضوحا بهذا الخصوص ولاتدع مجالا للشك أو اللف والدوران.

ومن جانب آخر فأنه بالرغم من اهمية الحكومة الأغلبية للعملية السياسية في العراق, وخاصة مسالة سهولة وتسريع عملية تشكيل الحكومة، الا ان المحاولات بتشكيلها باءت بالفشل ولم تتمكن من ان تتبلور إلى واقع عملي ملموس، والسبب يعود إلى مفهوم المعارضة السياسية وما يشوبه من غموض وعدم الوضوح؛ وذلك بسبب كون الثقل الانتخابي

> الانتخابات بمفردها لا تأتي بجديد ما لم تصاحبها تغييرات جذرية في قانون الانتخابات

مقسما مسبقا على أسس طائفية وقومية، وليس برامج سياسية وأسس موضوعية.

لذلك تعزف الكتل السياسية برمتها عن خيار المعارضة وتصر على المشاركة وتقاسم السلطة.

وعندما تصر الاطراف على ان تكون جزءا من الحكومة؛ حينها نكون أمام حكومة ائتلافية، ضعيفة وغير قادرة على اتخاذ القرار، ورئيس وزراء رهين التوافقات السياسية، همه الأكبر ضمان استمرار الحكومة و الاحتفاظ بمنصبه؛ فضلا عن غياب المسؤولية، فالكل يتبنى الانجاز ويلقي عبء الفشل على الآخر، لأن الحكومة مكونة من الكل. واضافة الى كل ذلك أن إصرار الكل على المشاركة في الحكومة يؤدي الى تأخير أو عرقلة تشكيلها وجعل العملية اكثر تعقيدا.

خلاصة القول، أن مجرى الأحداث يحتم علينا القول بأن هناك خيارين اما اعادة الانتخابات، او انتظار المجهول. وأتصور أن تكون كفة الميزان لصالح الخيار الأول؛ لأن العملية السياسية لا تنجح بدون الصدر، وهذا ما يعيه الكل يفهمه.

ولاننسى ان اعادة الانتخابات بحد ذاتها ليست حلا ما لم ترافقه تغييرات جذرية خاصة في قانون الانتخابات، واكثر خصوصا توضيح مفهوم الكتلة الاكبر، حيث بدونها لن تستقر المفاوضات ولن يتمكن الفرقاء من الاتفاق، خاصة بعدما ذاقوا مرارتها لأكثر من مرة، ووصلت الأوضاع إلى ما وصلت إليه.

وهكذا يجب أن يتضمن القانون مواد تسهل تشكيل الحكومة الاغلبية، أو تفرض تشكيل حكومة أغلبية. وقد اعجبني التحالف الثلاثي، فبالرغم من كل أوجه النقص والقصور، وبالرغم من كل الانتقادات، ضم اشكالا والوانا من مختلف الأطياف من شيعة وسنة وكرد، وكان بمثابة كسر للحاجز الطائفي الذي عانت منه الدولة والمواطن سنينا.

فلو حالف الحظ نجاح التحالف، لكنا أمام تطور كبير في العملية السياسية عموما، و خصوصا مفهوم المعارضة، وذلك من من عدة جوانب، اهمها: وجود معارضة سياسية فعالة في البرلمان، تراقب الحكومة وتنتقد أدائها وتحظر البدائل، وتعمل على وضع برامجها وخططها إذا ما اختارها الشعب؛ ووضوح المسؤولية واقتصارها على التحالف المشكل للحكومة، مما قد يدفعه الى تحسين اداء الحكومة لضمان انتخابه مرة ثانية؛ وهكذا تنبت روح احترام تبادل السلطة سلميا؛ والاهم من كلها سنكون أمام معركة برامج انتخابية وتنافس سياسي، وليس معركة حمل شعارات القومية او الطائفية... الخ التي مزقت كيان المجتمع وفتت شمله.

*صحيفة «المدى»

اردوغان: في نهاية المطاف ستنتهي الحرب على طاولة المفاوضات

*موقع الرئيس التركي

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، في مؤتمر صحفي ثلاثي عقده مع نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي وأمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، «لقد قيمنا في اجتماعنا الثلاثي سبل تحويل المناخ الإيجابي الذي خلقه توافق اسطنبول إلى سلام دائم. وأشرنا بشكل خاص الى ان المجتمع الدولي ينبغي ان يتحمل المزيد من المسؤولية من اجل احياء المسار الدبلوماسي».

وعقد الرئيس رجب طيب أردوغان ونظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش مؤتمرا صحفيا مشتركًا في أعقاب القمة الثلاثية في قصر بوتوتشكي.

أشار الرئيس أردوغان، إلى أنه قيم مع نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي خلال اجتماعهم الثنائي كافة جوانب العلاقات الاستراتيجية على مستوى الشراكة بين بلديهما، واستطرد قائلاً: «ناقشنا إمكانيات تحسين تعاوننا وتضامننا في ظل الظروف الراهنة. ومما لا شك فيه شكلت الحرب المستمرة منذ ستة أشهر المحور الرئيسي لمحادثاتنا. وبهذه المناسبة، أكدت مجددا دعم تركيا لوحدة أراضي أوكرانيا وسيادتها».

«تركيا لا تريد حدوث كارثة تشيرنوبيل جديدة»

أعرب الرئيس أردوغان، عن حزنه العميق إزاء فقدان عدد كبير من الأرواح، مضيفًا: « أعربنا عن قلق تركيا إزاء الاشتباكات المستمرة حول محطة زابوريجيا الأوكرانية للطاقة النووية، ولا نريد حدوث كارثة تشيرنوبيل جديدة. نحن في تركيا نبذل جهودًا لإنهاء النزاعات من خلال حل دبلوماسي، ونقف إلى جانب أصدقائنا الأوكرانيين في نفس الوقت، ولا زلنا نواصل القيام بذلك».

وعن المساعدات التي أرسلتها تركيا إلى أوكرانيا، قال الرئيس أردوغان: «أرسلنا ٩٨ شاحنة محملة بمساعدات إنسانية لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب الأوكراني واستضفنا مؤقتًا حوالي ٣٢٥ ألف أوكراني في بلدنا. لحين عودة الأوضاع إلى طبيعتها في أوكرانيا نستضيف في بلادنا ١٥٠٧ أوكرانيين بينهم ١٠٩٩ يتيما و٤٠٨ مرافقين. ناقشنا في اجتماعنا أيضًا أبعاد الدمار المادي الذي سببته الحرب في أوكرانيا. وأبلغت السيد زيلينسكي بأن تركيا ستقدم الدعم اللازم لإعادة إعمار أوكرانيا».

سبل إنهاء الحرب هو محور الاجتماع الثلاثي

أشار الرئيس أردوغان، إلى إن سبل إنهاء الحرب هو محور الاجتماع الثلاثي الذي عُقد بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، واستطرد قائلاً: إن « العالم برمته بدأ يشعر بالانعكاسات الإيجابية لاتفاقية إسطنبول التي مكنت من تصدير الحبوب الأوكرانية بشكل آمن عبر البحر الأسود إلى العالم».

وأشار إلى خروج ٢٥ سفينة من الموانئ الأوكرانية بحمولة وصلت إلى نحو ٦٢٥ ألف طن من الحبوب الاوكرانية إلى الأسواق العالمية منذ بدء سريان اتفاقية إسطنبول في الأول من أغسطس/ آب الجاري.

وقال «لقد قيمنا في اجتماعنا الثلاثي سبل تحويل المناخ الإيجابي الذي خلقه توافق اسطنبول إلى سلام دائم. وأشرنا بشكل خاص الى ان المجتمع الدولي ينبغي ان يتحمل المزيد من المسؤولية من اجل احياء المسار الدبلوماسي».

وأضاف: «ما زلت أؤمن بأن الحرب ستنتهي على طاولة المفاوضات في نهاية المطاف والسيدان زيلينسكي وغوتيريش يوافقانني الرأي. إن بيت القصيد هو تحديد أقصر الطرق وأكثرها إنصافا للوصول إلى طاولة المفاوضات. أعتقد أنه من الممكن إحياء المفاوضات على أساس المعايير التي تم وضعها في اسطنبول في مارس / آذار الماضي، وتركيا مستعدة للعب دور الوسيط أو تقديم تسهيلات لتحقيق هذا الهدف. وبطبيعة الحال، ناقشنا في لقائنا موضوع تبادل أسرى الحرب ومبادراتنا في هذا الصدد».

كما أكد الرئيس أردوغان، أنه سيقيّم مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين نتائج الاجتماعات التي عقدها في مدينة لفيف.

عمرو حمزاوي:

تركيا فـي الشـــرق الأوسـط.. الاستدارة الكاملة لأردوغان

بعد عقود طويلة من التوجه نحو الغرب الأوروبى والأمريكى والعلاقات المحدودة مع الشرق الأوسط، تغيرت أولويات السياسة الخارجية التركية فى القرن الحادى والعشرين لتصبح أنقرة اليوم فاعلا إقليميا أساسيا ومؤثرا فى المنطقة.

بين عشرينيات القرن العشرين (أى فى أعقاب انهيار الإمبراطورية العثمانية فى ١٩٢٢) وحتى تسعينياته، تركز اهتمام السياسة الخارجية التركية فى البداية على تأمين الجمهورية الجديدة التى أسسها مصطفى كمال أتاتورك فى ١٩٢٣ وحماية تماسكها الإقليمى إزاء تكالب القوى الأوروبية الكبرى كبريطانيا وفرنسا وروسيا وتدخلات الدول الصغيرة فى البلقان ذات الثأر التاريخى مع الاستعمار العثمانى.

ثم تطورت أهـداف تركيا لتصبح تحقيق الدمج العسكرى والاقتصادى والثقافى والسياسى فى المنظومة الغربية التى قادتها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ـ١٩٤٥) بريطانيا ومعها فرنسا وانتقلت قيادتها بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية (وما زالت).

وفى سبيل الدمج مع الغربيين، انضمت تركيا إلى حلف الناتو فى ١٩٥٢ وعقدت شراكات اقتصادية وتجارية متتالية مع أوروبا والولايات المتحدة وتبنت

موظفة لحضورها الجيو ـ استراتيجى فى الشرق الأوسط سياسات مناهضة للاتحاد السوفييتى السابق وحلفائه من بين حركات التحرر الوطنى الذين صنفهم الغرب كمعسكر معادٍ (حلف بغداد فى خمسينيات القرن العشرين مثالا).

خلال الحرب الباردة وصراعاتها المتكررة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى السابق والتى شهد الشرق الأوسط بعضا منها، ارتكزت سياسة أنقرة تجاه جوارها العربى والإيرانى وفيما خص الوجود والدور الإسرائيلى، من جهة أولى، إلى التنسيق الكامل مع الغرب كثمن تدفعه تركيا مقابل مد مظلة الحماية الغربية إلى أراضيها عبر عضوية حلف الناتو ومساعدتها على مواجهة تهديدات أمنها التى أحدثها التوسع السوفييتى فى منطقة تحالفت بها دول فى الجوار المباشر لأنقرة كالعراق وسوريا مع موسكو واقتربت منها عسكريا واقتصاديا وسياسيا دول قائدة إقليميا كمصر.

من جهة ثانية، تطورت خلال السنوات الطويلة للحرب الباردة عقيدة شرق أوسطية لتركيا جوهرها التنسيق مع غير العرب وساعد على ذلك اندراج إسرائيل وإيران آنذاك وحتى ثورتها الإسلامية فى ١٩٧٩ فى المعسكر الغربى وحضور صراعات الوجود والحدود بين العرب وغير العرب ممثلة فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى والصراعات الممتدة بين إيران والعراق وبين تركيا والعراق وسوريا.

إيديولوجيا، قدمت «الكمالية» (نسبة إلى مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك) بربطها بين التحالف مع الغرب وبين آمال تركيا فى التقدم الاقتصادى والتحديث ودفع علمانية الدولة والمجتمع إلى الأمام الغطاء الفكرى والسياسى لخليط الابتعاد والعداء تجاه العرب.

وحين وضعت الحرب الباردة أوزارها فى نهاية ثمانينيات القرن العشرين وانهار الاتحاد السوفييتى السابق فى بداية تسعينياته وانسحبت وريثته روسيا مرحليا من مواقع نفوذها فى الشرق الأوسط وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على صناعة لحظة ممتدة للهيمنة الأحادية على المنطقة موظفة فى سبيل ذلك تدخلها العسكرى لتحرير الكويت من الغزو العراقى فى ١٩٩١ وعملياتها العسكرية العديدة خلال التسعينيات، انتقلت السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط إلى استخدام القوة العسكرية فى جوارها المباشر فى شمال العراق وسوريا إما لنقل صراع أنقرة مع حركات الاستقلال الكردى إلى مواقع متقدمة بعيدة عن الأراضى التركية أو لحسم تنازعات الحدود والمياه مع بغداد ودمشق بالضغط على الأطراف العربية والانتقاص من مقومات أمنها الإقليمى والمائى.

> **مانشهده اليوم هو، عودة رؤية أوغلو وسياسة صفر مشاكل إلى الواجهة**

خلال التسعينيات، إذا، مكنت عضوية حلف الناتو الأتراك من استخدام القوة العسكرية دون اعتراض من الأمريكيين والأوروبيين وساعدهم على ذلك وضعية الوهن التى طغت على الجوار العربى منذ الغزو العراقى للكويت وتوابعه والتفكك الشامل لآليات الأمن العربى الجماعى. خلال التسعينيات أيضا، واصلت أنقرة قربها من تل أبيب وطورت علاقات التنسيق والتعاون إلى

شراكات عسكرية واقتصادية وتجارية وتكنولوجية واسعة. فى المقابل، شهدت العلاقات التركية ـ الإيرانية تراجعا ثم جمودا سببه الخوف المتزايد للنخب العلمانية الحاكمة آنذاك فى أنقرة مما يمثله نموذج الجمهورية الإسلامية إقليميا من دفع للدين إلى واجهة الدول والمجتمعات فى الشرق الأوسط والصعود السريع لحركات الإسلام السياسى فى الداخل التركى.

فى المحصلة الإقليمية وبحسابات التدخل هنا والابتعاد هناك، لم تتسع مساحات الدور التركى فى الشرق الأوسط خلال التسعينيات على نحو كبير واستمرت مركزية التوجه نحو الغرب الأمريكى والأوروبى طلبا للمزيد من الشراكات العسكرية مع الولايات المتحدة ولتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع أوروبا التى طلب الأتراك العضوية الكاملة فى اتحادها.

غير أن التسعينيات التركية انتهت على غير ما بدأت. داخليا، صعدت إلى مواقع الحكم حركات الإسلام السياسى التى أرادت الابتعاد عن الإيديولوجية الكمالية بتقديمها للغرب على الجوار العربى والعمق الإسلامى لتركيا فى التاريخ والجغرافيا.

داخليا، تحول الاقتصاد التركى من إدارة الدولة إلى اقتصاد السوق وهو ما دفع أنقرة إلى تغيير نظرتها إلى الإقليم المحيط بها من كونه مصدرا لتهديدات وجود وحدود وأمن إلى كونه مجالا محتملا لتطوير علاقات تعاون اقتصادى وتجارى مع شركاء عرب وغير عرب.

بالتبعية، انتقلت تركيا فى نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة فى سياستها تجاه الشرق الأوسط من التركيز على الأمن ودرء الأخطار المحتملة بتدخلات عسكرية متكررة إلى تقديم الدبلوماسية والوساطة والاقتصاد والتجارة والقوة الناعمة المرتبطة بالعمق الإسلامى على كل ما عداها.

ومع صعود نجم رجب طيب أردوغان رئيسا للوزراء وتشكيل حزب العدالة والتنمية للحكومات المتعاقبة فى تركيا، صار وزير الخارجية الأسبق أحمد داوود أوغلو المعبر الأفضل عن التوجهات التركية الجديدة فى الشرق الأوسط.

رأى أوغلو أن تطوير الشراكة الاقتصادية والتجارية مع الجوار العربى ومع إيران وإسرائيل قد يمكن تركيا من التحول إلى قوة إقليمية كبرى ويقارب بينها وبين مراتب القوى المؤثرة فى العلاقات الدولية.

> **الحصار الإقليمى مع أزمات اقتصادية ومالية طاحنة أرهقت كاهل الدولة والمجتمع**

وأدرك الرجل، كما تدلل كتاباته ومحاضراته الكثيرة، أن السبيل لذلك هو التورط التركى فى القضية الفلسطينية والسعى إلى الوساطة بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى، وتطوير علاقات إيجابية مع سوريا والعراق وإيران ودول شرق أوسطية أخرى كمصر والسعودية والإمارات، والتدخل لتسوية المنازعات كما فى لبنان التى انضم جنود أتراك لقوات الأمم المتحدة العاملة بها للبعثة الأممية بها، والبحث عن دور قائد فى منظمة المؤتمر الإسلامى التى تضم بجانب العرب الدول ذات الأغلبيات المسلمة.

ودفعت حقيقة تعثر مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى، بل وما أدركت النخب العلمانية ونخب الإسلام السياسى أنه استحالة فعلية لقبول الأوروبيين

العضوية التركية، دفعت برؤية أوغلو بحتمية «التوجه جنوبا» واعتبار الجوار الشرق أوسطى عمقا استراتيجيا للتعاون والشراكة ومساحة لدور قائد إلى صدارة الفعل الخارجى لأنقرة التى صاغت أيضا سياسة صفر مشاكل أو صفر صراع وتحركت منها لمحاولات الوساطة بين الجانب الفلسطينى وإسرائيل وبين سوريا وإسرائيل وبين إيران والدول الغربية فيما خص الملف النووى الإيرانى.

غير أن رجب طيب أردوغان تخلى عن هذه الخطوط الاستراتيجية العريضة فى أعقاب انتفاضات الربيع العربى ٢٠١١ وأطاح بأحمد داوود أوغلو من على رأس الدبلوماسية التركية فاتحا الباب، من جهة، أمام تورط تركى مدفوع بالإيديولوجيا وغير محسوب فى صراعات وتوترات الشرق الأوسط.

ومن جهة أخرى، ألقى أردوغان بثقل الدور الإقليمى التركى فى تحالف مع حركات الإسلام السياسى مما رتب عداوات كثيرة مع دول عربية مؤثرة كمصر والسعودية والإمارات ومع إسرائيل، بل ومع سوريا والعراق وإيران التى لم تعجبها سياسات أردوغان والمزيج من دعم حركات الإسلام السياسى والتدخل العسكرى العنيف فى الجوار المباشر.

انهارت خلال السنوات الماضية سياسة صفر مشاكل التركية، بل وتراكمت صراعات تركيا مع جوارها الشرق أوسطى وتراجع بقسوة عدد الحلفاء ومع تراجعهم تهاوت علاقات التعاون الاقتصادى والتجارى على نحو صنع ما يشبه حالة الحصار الإقليمى لأنقرة.

وحين تواكب الحصار الإقليمى مع أزمات اقتصادية ومالية طاحنة أرهقت كاهل الدولة والمجتمع فى تركيا، لم يعد أمام أردوغان من سبيل سوى العودة التدريجية إلى سياسة أحمد داوود أوغلو مبتعدا عن التحالف مع حركات الإسلام السياسى التى أفل نجمها، وعائدا إلى الدول المركزية فى الشرق الأوسط كمصر والسعودية والإمارات وإسرائيل التى لم تستفد أنقرة من العداء معها، وباحثا عن توافقات براجماتية مع جواره المباشر فى العراق وسوريا وإيران.

ما نشهده اليوم فيما خص السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط هو، إذا، عودة رؤية أوغلو وسياسة صفر مشاكل إلى الواجهة طلبا لنهاية الحصار الإقليمى واستعادة للتعاون وتخلصا من الصراعات التى رتبها تورط أردوغان غير المحسوب فى دعم حركات الإسلام السياسى.

> **انتقلت السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط إلى استخدام القوة العسكرية فى جوارها المباشر**

* أستاذ علوم سياسية، وباحث بجامعة ستانفورد. درس العلوم السياسية والدراسات التنموية في القاهرة، لاهاي، وبرلين، وحصل على درجة الدكتوراة في فلسفة العلوم السياسية من جامعة برلين في ألمانيا. بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ عمل كباحث أول لسياسات الشرق الأوسط في وقفية كارنيجي للسلام الدولي (واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية)، وشغل بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ منصب مدير الأبحاث في مركز الشرق الأوسط لوقفية كارنيجي ببيروت، لبنان.

*صحيفة «الشروق»المصرية

دوران كالكان: حل القضية الكردية في دمقرطة الشرق الأوسط

*وكالة فرات للانباءANF-

نشر عضو اللجنة القيادية في حزب العمال الكردستاني (PKK) دوران كالكان مقالاً على صفحة حزب العمال الكردستاني على الانترنت، ، قيم فيه حرب الإبادة التي يمارسها نظام تحالف حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية (AKP-MHP) ودور حلف الناتو (NATO) في هذه الحرب.

وأفاد كالكان أن السبب الرئيسي في هجمات الاحتلال على زاب وآفاشين ومتينا التي بدأت في ١٧ نيسان ٢٠٢٢ هو السياسة والذهنية القاتلة والاحتلال وفاشية الدولة التركية وقال:" منذ قرن تنفذ الدولة التركية سياسات الإبادة والقتل ضد الكرد والأرمن والآشوريين والسريان والرومان، وتسعى لتحقيق نتائج عبر إبـادة الشعب الكردي، وتقوم بذلك بالأساليب العسكرية والسياسية واحتلال أجزاء من روج آفا وجنوب كردستان وإبادة الشعب الكردي في شمال كردستان.

بالطبع أعلن أردوغان عن رغبته وفكرته في الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال عرض خريطته وخطته للجميع وطلب من جميع دول الأمم المتحدة دعمه لإنجاح مشروعه هذا، واضح أن هذا المشروع هو مشروع لإبادة الكرد، الإدارة الفاشية لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية تريد من خلال إنجاح مشروع الإبادة هذا، البقاء في الحكم وإطالة عمرها ".

من السهل رؤية الحقيقة على هذا النحو

وأشار دوران كالكان إلى الشخصيتين الرئيسيتين لحكومة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية

الفاشية والقاتلة، لأنها شخصية النظام السيادي التركي، وقال: "أولهما أنه يعتمد على القوة الأكبر، أي أنها تسعى للاستمرار في وجودها، كشريك في القوة العظمى، وتجعل من نفسها مؤثرة، والثاني أنها تتحرك وفق التوازنات، وتسعى للحصول على القوة من هناك، ومع هذه القوة تخدع المجتمع من خلال الأكاذيب والحيل والديماغوجية وتقوم بالضغط والقمع على المكونات والفئات المضطهدة في المجتمع، من عمال وكادحين ونساء وشباب وشعوب، بهذا الشكل يستمر في نظام حكمه، إذا تمت دراسة الخط السياسي الذي يديره رجب طيب أردوغان، فسيكون من السهل رؤية الحقيقة على هذا النحو.

في هذا الوقت، تبدو المواقف السياسية الأساسية للفاشية الحالية لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية على هذا النحو تماماً، على سبيل المثال، تعتمد على حلف الناتو، الذي يعد أكبر قوة في العالم في هذا العصر، وتقوم بأعمال الإبادة الجماعية والفاشية والقاتلة عبر الدعم والقوة التي تتلقاها من حلف الناتو، يجب ألا ننسى أنه ليس من الواضح ما إذا كانت الدولة الحالية أو الناتو يقود تركيا، تتحرك منصة تركيا في الناتو كإدارة رفيعة المستوى في تركيا،

> "حل القضية الكردية يساهم في تطوير الديمقراطية على المستوى العالمي"

وقعت جميع أقنعتهم

لقد رأينا ذلك بكل وضوح من خلال موقف الناتو وخاصة من موقف ألمانيا في المراحل السابقة من النضال، إنها حقيقة أن كل الانقلابات العسكرية تمت بمساعدة الناتو، كما أن الحرب التي نُفذِت ضد المقاتلين الكرد منذ حزيران ١٩٨٥ وحتى الآن تم تنظيمها وإدارتها مباشرةً من قبل الناتو.

الدولة التركية بالرغم من أنها هُزِمَت في الكثير من المرات في وجه كريلا حزب العمال الكردستاني، لازالت واقفة على أقدامها، والسبب في ذلك أن الناتو يساندها في الوقوف على أقدامها، فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية تعتمد على هذه الأسس، وبالقوة التي تستمدها من الناتو، تحارب ضد حزب العمال الكردستاني، الجيش التركي الذي هُزِمَ عدة مرات، بمساندة الناتو، وقف على أقدامه وأصبح قوة محاربة ".

وتابع دوران كالكان مقاله، إن مقاومة الشعب الكردي، ومقاومة القوى الديمقراطية الثورية للشعب التركي، ومقاومة القوى الديمقراطية الثورية في العالم ودعم المثقفين والفنانين، كشفت فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وحقيقة الدولة التركية، وقال: "وقعت جميع أقنعتهم، وأصبح واضحاً أن الهتلرية والموسولينية والصدامية تجسدت في شخص طيب أردوغان و دولت بهجلي.

يجب رؤية هذا: فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، على الرغم من أنها تسير وفق السياسات السيادية التركية التقليدية، وتستفيد من التوازنات، وتستخدم جميع أنواع الفرص، وتتلقى الدعم على أعلى مستوى من حلف شمال الأطلسي (الناتو) والولايات المتحدة الأمريكية، فإنها فشلت أمام مقاومة الشعب الكردي واصدقاء الكرد، حيث تسعى لإطالة عمرها والبقاء على أقدامها وتفادي الهزيمة.

هؤلاء دعموا وساندوا ومنحوا القوة لإدارة أردوغان

بالطبع كانت أمريكا والقوى الخارجية والحزب الديمقراطي الكردستاني والمجموعات العميلة يعتقدون بأن تركيا ستكون قادرة على تحقيق نتائج في هجماتها ومخططاتها دون عوائق والقضاء على حزب العمال

الكردستاني، وبهذا الشكل دعموا وساندوا ومنحوا القوة لإدارة أردوغان في هجماته في حزيران ٢٠١٥وصاعداً، كانوا ينتظرونه لينتصر، حقيقةً كان هذا هو الحال، بالرغم من الهجمات الاحتلالية اللا أخلاقية و المنتهكة للحقوق والقوانين، لم تستطع فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية من كسر إرادة الشعب الكردي وسد الطريق أمام مقاومة القائد آبو، لم تستطع هزيمة الكريلا، وإخضاع حزب العمال الكردستاني، لقد قاوموا عبر تقديم تضحيات كبيرة وباهظة، فقد قاوم القائد آبو والكريلا والمرأة والشبيبة الكردية والشعب الكردي وأصدقاؤه ضد الهجمات المخططة بكل شجاعة، و أحبطوا تلك المخططات و أفشلوا الهجمات وحالوا دون انتصار الدولة التركية، أفشلوا كافة ألاعيب ومخططات فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية.

ساندوا الهجمات التركية بكل الأساليب

على هذا الأساس تحققت نتائج في عام ٢٠٢١، حيث هُزِمَت فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية في كارى في شهر شباط، وكسرت إرادتها، ولذلك كان من المفترض أن تخسر فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية للسلطة كما فشلت في زاب عام ٢٠٠٨، ولكن القوى الخارجية والدعم الذي تلقته من أمثال الحزب الديمقراطي الكردستاني، شجعتها في القيام بالهجمات على زاب وآفاشين ومتينا، وتأملوا في الحصول على نتائج هذا الهجوم في وقتٍ قصير.

ساندوها بكل الأساليب، في خريف عام ٢٠٢١ انتهت مدة خطتهم، واطالوا مدتها للعديد من المرات، والنتيجة، انهم لم يحققوا أية نتائج في وجه المقاومة البطولية للكريلا، لم يستطيعوا هزيمة الكريلا وهزيمة حزب العمال الكردستاني، لم يتمكنوا من عرقلة مقاومة حملة " حان وقت الحرية" التي بدأ بها الشعب الكردي في أجزاء كردستان الأربعة وفي خارج الوطن بقيادة الكريلا، لم يستطيعوا إضعاف هذه الحملة من اجل الحرية الجسدية للقائد آبو وكسرها، لذلك تلقوا هزيمة كبيرة.

وأوضح دوران كالكان أن فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية تحاول إيجاد طريق للخلاص من اجل إطالة سلطتها وإبقاء نظام الهيمنة الرأسمالية العالمية واقفة على أقدامها وقال:" كانت تعلم أنه يمكن أن تستمر في حكمها من خلال الاعتماد على هذا، لقد اعتقدت أنها من خلال قوة كبيرة جدًا، وبدعم من الخارج والعملاء، إذا هاجمت، فستكون قادرة على جعل الكريلا يهربون وتضييق الخناق عليهم وأن تحتل مناطق بسرعة، وبهذا الشكل تخوض الانتخابات، أو اعتبار أن الانتخابات قد تمت والعودة إلى إدارة الدولة التركية.

> **الحل يكمن في نضال حرية كردستان**

بهذا الشكل هاجموا، على المرء أن يفهم الحرب في زاب على هذا الأساس، هناك مكان لهذه الحرب في الصراع المستمر منذ ٥٠٠٠ عام من أجل سلطة وسيادة الدولة ومقاومة الشعب ضد هذه القوى، نظام الحداثة الرأسمالية يهاجم وهناك مقاومة ضد هذه الهجمات، لهذه الحرب علاقة بالخطة الاستراتيجية للدولة التركية لاحتلال روج آفا وجنوب كردستان وتحقيق حدود الميثاق الملي.

إنها مرتبطة بسياسة إطالة عمر فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، هناك هجوم متعدد الجوانب، لها معنى تاريخي عميق، ولها معنى سياسي متعدد الأوجه، إن مثل هذا الهجوم، له بعد استراتيجي، كانت فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية والقوات التي دفعتها للهجوم يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيق نتائج بكل سهولة، ولكن لم يحققوا ما كانوا ينتظرونه، المقاومة البطولية لكريلا قوات الدفاع الشعبي وكريلا وحدات المرأة الحرة ـ ستار وعلى خط

التضحية بالنفس، وجهوا ضربات قوية لمرتزقة فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية ودمروا كل مخططاتها.

حرب قوى الحضارة الديمقراطية

وأوضح كالكان أن فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية لم تحقق نتائج في زاب ولم تستطع تحقيق الخطوة التي كانت تسعى لها، والآن تريد توجيه هجماتها نحو أماكن أخرى وتابع القول:" دون توقف، تهاجم روج آفا والشهباء وكوباني وتل رفعت، وتضع خطط جديدة لاحتلال على روج آفا على جدول أعمالها، تهدد شعوب روج آفا والقوى السياسية هناك، وهناك أيضاً لم تحقق النتائج المرجوة".

وأوضح كالكان أن فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية قد وقعت في مستنقع حقيقي، وفشلت ولا تستطيع التقدم او التراجع، وقال:" "هذه الحرب هي حرب قوى الحضارة الديمقراطية ضد الحضارة السلطوية المركزية، هناك حرب بين قوى الحداثة الرأسمالية وبين قوى الحداثة الديمقراطية في كردستان، العقول القاتلة والدكتاتورية والفاشية تحارب العقول الديمقراطية والمطالبة بالمساواة والمحبة للحرية في كردستان ".

وأشار كالكان إلى أهمية فهم العام ٣٩ لقفزة ١٥ آب وقال:" يجب فهم حقيقة حرب الحرية التي تخوضها الشبيبة الكردية بروح فدائية وبشجاعة في زاب وآفاشين ومتينا وفي شمال وجنوب كردستان وروج آفا وفي المدن التركية الكبرى بشكل صحيح، هذه الحرب هي حرب الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة، إلى جانب خصائصها المحلية، فإن لها أيضاً خصائصها العالمية، إلى جانب جوانبها الوطنية، فهي أيضاً حرب عالمية.

هي حرب الاتراك والعرب الفرس

الحرب التي يتم خوضها في زاب وآفاشين بقيادة كريلا قوات الدفاع الشعبي وكريلا وحدات المرأة الحرة ـ ستار في إطار نضال الحرية والديمقراطية في كردستان، هي حرب من اجل القضاء على فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، وحرب من أجل بناء مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية في كردستان، هذه الحرب هي من أجل هزيمة سياسة وعقلية الفاشية التركية القاتلة، وتحقيق ثورة فكرية في كردستان وتركيا، هذه الحرب قائمة على أساس حرية الشعب الكردي ودمقرطة الشرق الأوسط وخلاص البشرية من أزمات وفوضى نظام الاحتكار الحضاري على مدى ٥٠٠٠ عام، وإنهاء الحرب العالمية الثالثة، وتحرير جغرافيا العالم على أساس الكونفدرالية الديمقراطية والديمقراطية المستقلة، وبقدر ما تكون هذه الحرب هي حرب الكرد، فهي حرب الاتراك والعرب الفرس، وبقدر ما هي حرب الكرد، فهي حرب شعوب المنطقة، حرب الحرية والديمقراطية للإنسانية.

> **حربناهي حرب شعوب المنطقة حرب الحرية والديمقراطية للإنسانية**

إن الحل يكمن في نضال حرية كردستان، الوضع الاستراتيجي في كردستان والتعاون في حل القضية الكردية في دمقرطة الشرق الأوسط، يساهم في تطوير الديمقراطية على المستوى العالمي، لذلك فإن الهدف من تدمير نظام الحداثة الرأسمالية هو تخليص البشرية من الحرب العالمية الثالثة.

واشنطن تطالب بخفض التصعيد في روجآفا ودعوات لفرض الحظر الجوي

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها تنظر باهتمام إلى التعاون بين القوات الأمريكية وقوات سوريا الديمقراطية «قسد»، في الحرب ضد داعش، في وقت كثفت فيه تركيا قصفها المدفعي وهجمات طائراتها المسيّرة على المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية.

المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، نيد برايس، أكد في مؤتمر صحفي، أن قسد شريك مهم لأمريكا في الحرب ضد داعش، معرباً عن قلق الولايات المتحدة إزاء تصاعد التوتر في روجآفا والمناطق الأخـرى الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية.

> هذه الممارسات التي لا تلقى رداً روسياً وأمريكياً «ضوء أخضر» لتركيا

وبشأن أمن السجون في المناطق الخاضعة للإدارة الذاتية، أوضح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، بأن قوات سوريا الديمقراطية هي من تتولى أمن المعتقلات.

نيد برايس، جدّد التزام الولايات المتحدة بالحرب ضد داعش وتجفيف مصادره المالية، دون أن يخفي أن للتنظيم حركة نشطة في المنطقة.

الى ذلك، طالبت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم الجزيرة، بفرض حظر جوي على مناطق شمال شرق سوريا، وإلـزام تركيا باتفاقية وقف إطـلاق النار لعام ٢٠١٩. وجـاء في بيان صادر عنها: «ندعو الدول لتحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية كدول ضامنة للملف السوري، وذلك بحماية المدنيين الآمنين العزّل من خلال فرض حظر جوي على مناطق شمال وشرق سوريا، والزام تركيا باتفاقية ٢٠١٩ المتضمنة وقف إطلاق النار، وإيجاد حلّ عاجل للأزمة السورية وفق القرار ٢٢٥٤ والقرارات ذات الصلة». الإدارة الذاتية لإقليم الجزيرة، حمّلت المجتمع الدولي والدول الضامنة «على رأسها روسيا وأمريكا» مسؤولية الخسائر البشرية للهجمات التركية، معتبرةً موسكو وواشنطن «شريكة» في ذلك، إزاء صمتها حيال تلك الهجمات وعدم وضعها «حداً» لها.

البيان جاء على خلفية الهجمات التركية الاخيرة على مناطق شمال شرق سوريا، وكان آخرها استهداف ناحية تل تمر وبلدية سنجق سعدون بريف عامودا، و مدينة كوباني و القرى الواقعة على طول الحدود السورية التركية انطلاقاً من منطقة تربسبيه وصولاً للدرباسية مروراً بقامشلو وعامودا وقراها، ونتيجة هذه العمليات «استشهد العديد من المواطنين أطفالاً ونساءً ورجال إضافة إلى جرح العشرات. وتدمير المنازل والمرافق الخدمية».

وعـدّت الإدارة الذاتية لإقليم الجزيرة، الاستهدافات التركية «ضـربـاً وزعـزعـة للامن والاستقرار في المنطقة»، مشككة بوجود «زيادة في وتيرة هذه الأعمال» بعد الاجتماع الثلاثي المعقود في طهران، واجتماع الرئيسين التركي والروسي في سوتشي. كما أنها ترى هذه الأعمال «ترهيباً للسكان الأصليين ودفعهم إلى النزوح وإفراغ المنطقة وتغييراً لديمغرافية المنطقة»، فيما تجد أن هذه الممارسات التي لا تلقى رداً روسياً وأمريكياً «ضوء أخضر» لتركيا.

إردوغان: تركيا ليست لديها أيّ أطماع في الأراضي السورية

قال الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الذي يهدد منذ أيار بشنّ هجوم جديد في شمال سوريا ضد فصائل كردية، إن تركيا «ليس لديها أطماع» في الأراضي السورية، مؤكداً في الوقت نفسه، أن الحوار مع دمشق غير مستبعد.

وقال الرئيس التركي للصحافيين أثناء عودته من أوكرانيا، في تصريحات نقلتها وسائل الإعلام التركية، اليوم: «ليست لدينا أطماع في الأراضي السورية لأن الشعب السوري شقيق لنا». وأضاف: «يجب أن يكون النظام (دمشق) على علم بذلك»، مؤكداً في الوقت نفسه أن جيش أنقرة المتواجد في مناطق شمال سوريا «مستعد» في أي وقت لشنّ هجوم جديد.

كما دعا إردوغان الذي زار أوكرانيا، ، للمرة الأولى منذ بدء العملية الروسية، إلى «تعزيز» التنسيق مع موسكو في شمال سوريا لمحاربة «الإرهاب».

وقال الرئيس التركي، إنه يتوجب الإقدام على خطوات متقدمة مع سوريا من أجل إفساد مخططات في المنطقة، مؤكدا التزام بلاده بوحدة الأراضي السورية.وقال إنه ليس لدينا أطماع في أراضي سوريا، والشعب السوري أشقاؤنا ونولي أهمية لوحدة أراضيهم، ويتعين على النظام إدراك ذلك.

أضاف: «يتوجب علينا الإقدام على خطوات متقدمة مع سوريا يمكننا من خلالها إفساد العديد من المخططات في هذه المنطقة من العالم الإسلامي».

بحسب وكالة «الأناضول»، لفت أردوغان إلى أنه بحث تطورات الشأن السوري مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين خلال لقائهما مؤخرا في مدينة سوتشي.

دستور سوري جديد

وأعرب عن أمله في صياغة دستور سوري جديد بأسرع وقت خلال الفترة المقبلة، والاقدام على خطوات في سبيل حل الأزمة السورية.

وقال إن تركيا تتحمل العبء الأكبر في قضية اللاجئين حيث تستضيف قرابة ٤ ملايين لاجئ سوري. وأضاف متسائلا:» لماذا نستضيف هذا العدد من اللاجئين، هل لكي نظل في حالة حرب باستمرار مع النظام (السوري)؟ لا، بل بسبب روابطنا مع الشعب السوري ولاسيما من حيث قيم العقيدة، والمرحلة المقبلة ربما ستحمل الخير أكثر».

الحوار السياسي أو الدبلوماسية لا يمكن التخلي عنهما

وقال الرئيس التركي إن الحوار السياسي أو الدبلوماسية لا يمكن التخلي عنهما تماما بين الدول، و»يمكن أن تتم مثل هذه الحوارات في أي وقت ويجب أن تتم»، وذلك ردا على سؤال حول تصريحات زعيم حزب الحركة القومية التركي دولت باهتشلي، الذي دعا إلى رفع مستوى الاتصال مع النظام السوري إلى «الحوار السياسي» في إطار مكافحة الإرهاب شمالي سوريا.

ولفت إلى أن هناك مقولة مفادها أنه «يتوجب عدم قطع العلاقة حتى لو كانت بمستوى خيط رفيع، لأنها تلزم يوما ما».

واستشهد بالعلاقات مع مصر مشيرا أنها تتواصل على صعيد منخفض على مستوى الوزراء في الوقت الراهن، مؤكدا أهمية الدبلوماسية في هذا الإطار وعدم إمكانية الاستغناء عن العمل الدبلوماسي بشكل تام.

ومضى قائلا حول الشأن السوري: «كنا دائما جزءا من الحل وأخذنا على عاتقنا تحمل المسؤولية حيال سوريا وهدفنا الحفاظ على السلام الإقليمي وحماية بلادنا من التهديدات الخطيرة الناجمة عن الأزمة».

وأكد الرئيس التركي أن «الولايات المتحدة وقوات التحالف هم المغذون للإرهاب في سوريا في المقام الأول» وتابع: «فعلوا ذلك دون هوادة ولا زالوا مستمرين».

ولفت إلى إرسال الولايات المتحدة آلاف الشاحنات المحملة بالعتاد والأسلحة إلى تنظيم «واي بي جي» (بذريعة مكافحة داعش).

التواصل مع روسيا

على صلة بالموضوع، أكد أردوغان استمرار المباحثات مع روسيا بشأن مكافحة الإرهاب في سوريا، ردا على سؤال فيما إذا طرأ تغيير على موقف موسكو حيال تنظيم «بي كي كي /واي بي جي» وحديث مصادر ووسائل إعلام مقربة من التنظيم عن «غدر روسيا بهم» في معرض تعليقهم على العملية العسكرية التركية الجديدة المحتملة ضد التنظيم.

وأكد أن تركيا على تواصل مع روسيا في كل خطوة في سوريا، مؤكدا استمرار المباحثات معها على مختلف الأصعدة بخصوص مكافحة الإرهاب في سوريا.وأوضح أنه يواصل مباحثاته في هذا الخصوص مع بوتين فيما يواصل وزيرا الدفاع والخارجية مباحثاتهما مع نظيريهما الروسيين.

أضاف «كنا نتمنى لو أن نقوم بتلك الأعمال هناك بشكل أكثر فاعلية مع إيران أيضا، لكن ذلك لم يحدث».

وأعرب عن تطلعه لإبداء روسيا تضامنا قويا مع تركيا في مكافحة الإرهاب لا سيما في شمال سوريا. وتساءل الرئيس التركي عن مصادر تمويل تنظيم «بي كي كي/واي بي جي» في سوريا.

في الختام، أشار أردوغان إلى أن التنظيم يستخرج النفط في القامشلي ويقوم النظام السوري بشراء ذلك النفط الرديء من التنظيم.

سر التحول البارز في موقف إردوغان تجاه سوريا

الى ذلك ويرى المحلل السياسي التركي باكير أتاجان أن «هناك تغييرات كثيرة على المستوى الإقليمي والدولي دفعت تركيا لاتخاذ هذه الخطوة».ويقول أتاجان في حديث لموقع «الحرة» إن من بين هذه التغيرات «الحرب الأوكرانية الروسية وظهور نظام عالمي جديد بعد جائحة كورونا سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي والعسكري، بالإضافة لظهور تكتلات جديدة» في المنطقة والعالم.

واضاف أتاجان أن «تركيا لا تستطيع أن تعيش بعيدا عن هذه التغيرات وخاصة مع الدول المجاورة»، مشيرا إلى أن «أنقرة وجدت أن علاقاتها مع دول الجوار لم تكن بالمستوى المطلوب وأنها منغلقة على نفسها وبالتالي رأت ضرورة الانفتاح مع هذه الدول، سواء اليونان وروسيا وأوكرانيا والإمارات والسعودية والعراق وإسرائيل وسوريا بالتأكيد».

ليس هذا وحسب فعلى المستوى الداخلي هناك أيضا تطور مهم دفع أنقرة للتوجه جنوبا ومحولة تطبيع علاقاتها مع دمشق.

وقال أستاذ القانون والعلاقات الدولية سمير صالح لموقع «الحرة» إن «السياسة التركية الجديدة في التعامل مع الملف السوري، تشير إلى أن حكومة حزب العدالة والتنمية تريد أن تسجل اختراقا سياسيا حقيقيا في الملف السوري يعزز من فرصها للبقاء على رأس السلطة قبل الذهاب للانتخابات المقررة في يونيو المقبل».

ويضيف صالحة أن «الموضوع السوري يأتي في سياق إعادة التموضع الإقليمي لأنقرة، لإن هذا الملف ينعكس على تركيا ومصالحها الداخلية والخارجية».

مطالب تركية لعودة العلاقات

وفي هذا الإطار كتب الصحفي التركي المقرب من الحكومة مراد يشلتاش مقالا في صحيفة «صباح» لخص فيه مطالب أنقرة من أجل عودة العلاقات مع دمشق.

وقال يشلتاش إن «تركيا تريد اتخاذ مبادرة جديدة في حل المشاكل بدلا من إجراء تغيير ستراتيجي في سياستها تجاه سوريا». وأضاف أن «أهداف تركيا لا تزال كما هي، وتتمثل في محاربة الإرهاب وإيجاد حل سياسي شامل للأزمة والانتهاء من ملف عودة اللاجئين السوريين».

وأشار إلى أن «إسقاط نظام الأسد لم يعد هدفا مستقبليا لتركيا»، مبين أن «من الصعب حل المسائل العالقة بشكل سريع، لكن إنشاء روابط تدريجية مع النظام السوري يمكن أن يصب في صالح تركيا».

ويرى أتاجان أن «أهم مطلب تركي سيوجه لسوريا يتعلق بضرورة محاربة الإرهاب، بالتالي لا يمكن لها أن تطلب ذلك في حال لم تكن هناك علاقات مباشرة مع دمشق».

بدوره يعتقد صالحة أن «العلاقات بين الجانبين لن تعود لسابق عهدها»، مضيفا أن «المسألة ليست سهلة وستحتاج لوقت طويل لأن نقاط الخلاف والتباعد كثيرة بين الجانبين وتحتاج لأكثر من لقاء على المستوى السياسي والدبلوماسي والاستخباراتية لنقاش كثير من الملفات».

ويبين صالحة أن «انقرة لديها أولوياتها ومطالبها والجانب السوري كذلك، وعلى ضوء ذلك سيتم التفاهم على خارطة طريق مشتركة للتعامل مع الأزمة السورية».

د. محمد نور الدين:

أصوات تركية مؤيّدة: حان وقت «تصفير المشكلات»

تلقّى الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، جرعة دعم قوية لخطوة الانفتاح على سوريا، من قِبَل حليفه، دولت باهتشلي، زعيم حزب «الحركة القومية». ومع أن مِثل هذا الدعم لم يكن مستبعداً، بالنظر إلى أن مصير باهتشلي وحركته باتا منذ عدّة سنوات رهينة إردوغـان وحزبه «العدالة والتنمية» تحت طائلة الاختفاء من المشهد السياسي، إلاّ أن موقف «الحركة القومية» من شأنه أن يوضح بعض جوانب المسعى التركي الجديد. إذ وصف باهتشلي خطوة وزير الخارجية، مولود تشاووش أوغلو، نحو دمشق، بأنها «مهمّة وصائبة»، داعياً إلى «رفع مستوى التواصل مع سوريا»، مشدّداً على ضرورة «الانتقال إلى الحوار السياسي»، بوصْف الأخير «مهمّاً جدّاً للتعاون من أجل مكافحة الإرهاب».

وقال إنه «أيّاً كان من يعيش في هذا البلد، وإلى أيّ عرق أو مذهب انتمى، فإنه ليس عدوّاً أو خصماً لنا، بل هم إخوتنا وبيننا وبينهم روابط تاريخية وثقافية وإيمانية»، مشيداً بتصريحات تشاووش أوغلو حـول المصالحة بين النظام والمعارضة السوريَين، وعادّاً إيّاها «شُحنة معنوية قوية، ويجب ألاّ ينزعج أحد من ذلك». وأمل أن «يأتي عام ٢٠٢٣ وقد تطبّعت العلاقات مع كلّ جيراننا»، معتبراً أن

> مسار الانفتاح على سوريا لا يزال محاطا بالكثير من الشكوك

«مِثل هذا التعاون سيكون فرصة لمناهضة الإمبريالية العالمية».

وإذ رأى أن «تحالف الجمهور» بينه وبين إردوغان «يمثّل الإرادة السياسية الوحيدة للعيش معاً في هذه الجغرافيا»، فقد اتّهم «لقاء الستّة» الذي يمثّل أحزاب المعارضة الرئيسة، بأنه «شمّاعة ومجرّد أداة للإمبريالية وحزب العمال الكردستاني وجماعة فتح الله غولين».

وبينما استمرّ الصمت على ضفّة «العدالة والتنمية» تجاه ما صدر أخيراً من مواقف رسمية تركية حول العلاقة مع سوريا، وما أعقبه من ردود فعل غاضبة في الشمال السوري، فقد انتقل النقاش على جبهة المعارضة إلى التساؤل عمّا إذا كان هذا التطوّر سيشقّ صفوفها، وفق ما طرحته صحيفة «جمهوريات». ورأى الكاتب في الصحيفة، محمد علي غولر، أن احتمال التطبيع مع سوريا «يبدو أنه أزعج حتى رئيس حزب المستقبل، أحمد داوود أوغلو - وهو أحد أركان «لقاء الستّة» - الذي اعتبر أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ضغط على إردوغان للاعتراف بنظام الأسد».

وأضاف غولر أن داوود أوغلو، بموقفه هذا، «يتقاطع مع مواقف الولايات المتحدة وإسرائيل»، معتبراً أن تغريدته «غير ذات معنى، لأن بشار الأسد يأخذ مشروعيته وقد أخذها من شعبه، بينما فشل مشروع داوود أوغلو في إقامة بناء سياسي بإشراف الولايات المتحدة تحت مسمّى سياسة صفر مشكلات».

وأشار إلى أن «سياسة إردوغان - داوود أوغلو في تولّي تركيا زعامة «دول الإخوان» في سوريا وفلسطين ومصر وليبيا وتونس، قد انهارت منذ زمن طويل، فيما يعمل إردوغان الآن على التعويض بسياسة الانفتاح على سوريا من أجل بقائه في السلطة».

ولفت إلى أن «سياسة حزب الشعب الجمهوري - الذي هو أيضاً أحد أركان «الستّة» - تجاه سوريا تتعارض مع مواقف رئيس حزب المستقبل، بل إن زعيم «الشعب» كمال كيليتشدار أوغلو يردّد دائماً أنه «عندما نصل إلى السلطة فإن مهمّتنا الأولى ستكون التطبيع مع سوريا»، فكيف يمكن تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع داوود أوغلو؟».

لكن مسار الانفتاح على سوريا لا يزال مُحاطاً بالكثير من الشكوك، خصوصاً أن الناطق باسم وزارة الخارجية، تانجو بيلغيتش، عقّب على تصريحات داوود أوغلو بأن «تركيا ستُواصل تنسيقها وتشاورها مع المعارضة السورية»، فيما قال وزير الداخلية، سليمان صويلو، إن بلاده «لن تترك أبداً الناس الذين يعانون تحت (حُكم) النظام السوري وحدهم،

> لا تزال دمشق ملتزمة الصمت والحذر حيال الخطوة التركية

كما أن بعض الأقلام الموالية رأت في موقف وزير الخارجية «استسلاماً للنظام السوري». وفي هذا مؤشّر إلى أن المسار المذكور لم تتبلور إزاءه ردّة فعل واضحة بعد، لا لدى السلطة ولا لدى المعارضة، وفق ما رأى غولر. لكن النائب مصطفى بلباي شدّد، في صحيفة «جمهوريات»، على أن «مصالح تركيا والعلاقات الجيّدة مع الجيران يجب أن تكون أوّلاً، وهذا كان دأب الرئيس السابق أحمد نجدت سيزير»، مستدرِكاً بأن «ما جرى بعد خطوة تشاووش أوغلو من احتجاجات في شمالي سوريا، يُظهر أن جميع أنواع الألاعيب سوف تمارَس من أجل إراقة الدماء هناك». وأضاف أن «الذين انشغلوا بتاريخ الدولة العثمانية قالوا إن أمن إسطنبول يبدأ من سراييفو، ولكن بعد سقوط سراييفو تساءلوا عمّا إذا كان يجب تغيير العاصمة إسطنبول، ونحن بدورنا نقول إن أمن تركيا يُختزل بالتالي: أمن إسطنبول يبدأ بالسلام مع جيراننا».

في المقابل، لا تزال دمشق ملتزِمة الصمت والحذر حيال الخطوة التركية، خصوصاً أن تركيز أنقرة على التعاون لمكافحة «الإرهـاب الكردي» حصْراً يثير حفيظتها. صحيح أن الدولة السورية منزعجة للغاية من تعاون «قوات سوريا الديموقراطية» مع الاحتلال الامريكي، لكنّها عانت أيضاً ولا تزال من التنظيمات الإرهابية التي تقع في مناطق السيطرة التركية، ولا سيما في إدلب.

وإذا كان الرهان التركي على تقديم «تنازلات» معيّنة لدمشق، مقابل دخول الجيش السوري في صدام مع الكرد، فهذا في منتهى الخطورة؛ بالنظر إلى أن «وحدات الحماية» الكردية تظلّ جزءاً من النسيج السوري، وحوار الدولة معها لم ينقطع، وإمكانية التوصّل معها إلى قواسم مشتركة في إطار وحدة سوريا الجغرافية والاجتماعية غير مستحيلة، بل ميسّرة في حال بُذلت جهود مشتركة معقولة ومنطقية.

لكن قبْل ذلك، أو بالتوازي معه، تتطلّع الدولة السورية إلى تقديم تركيا خطّة واقعية تقضي بانسحاب قوّاتها من مختلف المناطق التي تسيطر عليها، والتخلُّص بشكل أو بآخر من التنظيمات الإرهابية ذات المسمّيات المختلفة، وعندها فقط يمكن إعـادة اللاجئين السوريين إلى مناطقهم الأصلية، وليس إقامة «مناطق آمنة» لهم؛ وعندها أيضاً يمكن تحديث «اتفاق أضنة» الذي لم يكن متكافئاً ولم يَعُد كافياً.

وبالنتيجة، كما تحتاج تركيا إلى ضمانات أمنية إزاء أيّ تهديدات من داخل سوريا، فإن الأخيرة تحتاج إلى ضمانات مقابِلة بعدم تهديد أمنها، لا من الجيش التركي ولا من أيّ عناصر مسلّحة أخرى.

تداعيات خطيرة لتزايد التوتر بين الجيش التركي والقوات الكردية

*مركز ستراتفور

في الوقت الحالي، تشن تركيا حملة محدودة لضرب القوات الكردية في سوريا، لكن تصاعد الاحتكاك قد يؤدي إلى عملية تركية واسعة من شأنها تعقيد العلاقات بين أنقرة وموسكو، وربما يدفع ذلك المليشيات الكردية إلى الاقتراب من دمشق وإنهاء تحالفها مع الولايات المتحدة.

وفي ١٦ أغسطس/آب، نشب قتال عنيف بين القوات الكردية المعروفة بـ»قوات سوريا الديمقراطية» والقوات التركية بالقرب من مدينة كوباني التي تقع بين منطقتين عازلتين تركيتين وتستضيف أيضًا بعض القوات الحكومية السورية.

والشهر الماضي، قتلت عدة ضربات بطائرات مسيرة تركية ٣ قادة على الأقل من «قوات سوريا الديمقراطية».

في الوقت نفسه، حاولت «قوات سوريا الديمقراطية» تنفيذ هجمات ضد القوات التركية في كل من سوريا وتركيا نفسها، لمنع المزيد من العمليات التركية ضدها.

ومن المرجح أن يظل القتال محصورا على طول خطوط التماس بين تركيا و»قوات سوريا الديمقراطية» – بما في ذلك المناوشات حول كوباني وتل رفعت وعين عيسى – ما لم تمنح روسيا بشكل غير متوقع تركيا الضوء الأخضر لشن عملية واسعة.

من غير المرجح أن تخاطر تركيا بمواجهة دبلوماسية أو عسكرية مع روسيا لتحقيق مكاسب في سوريا على المدى القريب.

وتفضل أنقرة التفاوض مع موسكو لكسب دعمها بشأن العملية العسكرية، لكن روسيا مترددة في التنازل عن المزيد من الأراضي السورية لتركيا، خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى تقويض سمعة روسيا كحليف موثوق به، وربما

يعكس صورة أن روسيا غير قادرة على حماية سوريا مع استمرار الحرب في أوكرانيا.

لذلك، من المرجح أن تركز تركيا على الاغتيالات المستهدفة والهجمات المحدودة ضد «قوات سوريا الديمقراطية» في محاولة لإضعافها.

في غضون ذلك، تسود حالة من عدم اليقين بشأن دعم الولايات المتحدة لـ«قوات سوريا الديمقراطية» خلال الفترة الحالية، لكن من المتوقع أن ترد بشن هجمات ضد مواقع تركيا العسكرية في سوريا.

وإذا دفعت هجمات «قوات سوريا الديمقراطية» تركيا إلى بدء عملية عسكرية واسعة تتجاوز خطوط التماس الحالية، فسيؤدي ذلك إلى دق إسفين بين أنقرة وموسكو وقد يعقد ذلك علاقتهما الدقيقة وسط الحرب المستمرة في أوكرانيا.

وإذا تسببت هجمات «قوات سوريا الديمقراطية» في وقوع خسائر بشرية كبيرة في صفوف الأتراك، فإنها ستثير غضبًا شعبيًا في تركيا وتحفز الحكومة التركية على الرد بقوة أكبر، خاصةً أن «أردوغان» وحزبه الحاكم «العدالة والتنمية» يواجهان بالفعل ضغوطًا في الداخل بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور قبل الانتخابات العامة العام المقبل.

وفي مثل هذا السيناريو، يمكن أن ترى أنقرة أن المخاطر السياسية للظهور بشكل ضعيف في سوريا تفوق ما تنطوي عليه عملية عسكرية واسعة من مخاطر، بما في ذلك الإضرار بالعلاقات مع روسيا وإثارة أزمة عسكرية أخرى مماثلة لتلك التي حدثت في فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠٢٠.

وقد تؤدي أزمة عسكرية أكبر تشمل «قوات سوريا الديمقراطية» والقوات الروسية في سوريا إلى رد فعل شعبي داخل تركيا ضد العلاقات مع روسيا، وقد يحفز ذلك مقاطعة البضائع الروسية والعملاء الروس في سياق موجة من الوطنية.

وفي حين أن مثل هذا الرد لن يهدد أسس العلاقات الروسية التركية، إلا أنه قد يجبر قادة البلدين على أن يصبحوا أكثر انتقادًا لبعضهم البعض، وربما يحفز روسيا على محاولة زعزعة استقرار مناطق أخرى مهمة بالنسبة لتركيا، مثل القوقاز وليبيا.

وستجبر مثل هذه الحملة التركية «قوات سوريا الديمقراطية» أيضًا على الاقتراب من الحكومة السورية، مما يقوض بدوره علاقات «قوات سوريا الديمقراطية» مع الولايات المتحدة ويمنح تنظيم «الدولة الإسلامية» فرصة للظهور من جديد.

> **المرجح أن تركز تركيا على الاغتيالات المستهدفة والهجمات المحدودة**

ونظرًا لأن واشنطن لن تتدخل لحماية «قوات سوريا الديمقراطية» من حليف في الناتو (ازدادت أهميته فقط منذ الغزو الروسي لأوكرانيا)، فمن المرجح أن تلجأ «قوات سوريا الديمقراطية» إلى الحكومة السورية للحصول على الدعم، كما فعلت سابقًا.

لكن في المقابل، من المرجح أن تضغط دمشق على «قوات سوريا الديمقراطية» لإخراج القوات الأمريكية المتبقية في شمال شرق سوريا في المقابل.

قد ينذر هذا بإضعاف أو إنهاء التعاون بين الولايات المتحدة و«قوات سوريا الديمقراطية»، أو على الأقل يشكل تحديات خطيرة تعقد قدرة واشنطن على تنفيذ عملياتها التي تؤطرها في سياق «مكافحة الإرهاب».

ترقب دولي لتقييم الرد الإيراني من قبل إدارة بايدن

تقرير موسع/فريق الرصد والمتابعة

واصلت وسائل الإعلام الإيرانية نشر تسريبات من الصفقة المحتملة في المحادثات الرامية لإحياء الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، ونقلت عن كبير المفاوضين الإيرانيين قوله إن واشنطن قدمت ضمانات بعدم الانسحاب من الاتفاق النووي لخمس سنوات ونصف سنة.

ويترقب الاتحاد الأوروبي رداً على ما وصفه الكتلة مقترحاً «نهائياً» لعودة متبادلة بين طهران وواشنطن إلى اتفاق ٢٠١٥.

وقال مسؤول أوروبي كبير لـصحيفة «الشرق الأوسط» يوم (الجمعة)، إن الكتلة الأوروبية تترقب الرد الامريكي بشأن الطلبات الإيرانية لتعديل المسودة الأوروبية، مشدداً على أنه «من المستحيل تقييم الرد الإيراني قبل تلقي الرد الامريكي».

وتناقلت مواقع إخبارية إيرانية تصريحات من كبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني لعدد من الصحافيين بشأن تفاصيل الجدول الزمني للاتفاق.

الاتفاق يبدأ بأربعة مواعيد تنفيذية

وبحسب موقع «خبر أونلاين» الإيراني فإن باقري كني أوضح أن الاتفاق يبدأ بأربعة مواعيد تنفيذية كالتالي:

- يوم «الإجماع»:

يوقع فيه وزراء خارجية أطراف الاتفاق على المسودة، على أن تبدأ في اليوم نفسه «مراجعة الأوامر التنفيذية للرئيس الامريكي السابق لا إلغاؤها»، وسترفع العقوبات عن المؤسسات الاقتصادية و١٧ مصرفاً إيرانياً.

- يوم المصادقة:

سيأتي بعد ٦٠ يوماً، بناءً على طلب الطرف الإيراني لعرض الاتفاق على البرلمان، كما تقوم الأطراف الأخرى بالإجراءات المطلوبة.

- يوم إعادة التطبيق:

من المقرر أن يبدأ تنفيذ الاتفاق النووي بصورة كاملة، على أن إيران تعلن استعدادها للخطوة قبل سبعة أيام على ذلك. وفي هذا اليوم ستلغى الأوامر التنفيذية للرئيس ترمب بشكل كامل، كما أن إيران لم ترسل المواد النووية إلى الخارج قبل يوم التطبيق.

- يوم الإنجاز:

يتعين على جميع الأطراف تنفيذ التزاماتهم بعد ٤٥ يوماً من يوم التطبيق.

أما عن طريقة التحقق، فقال باقري كني إن الفترة تمتد ٤٨ ساعة، لكنه أشار إلى أن البنك المركزي الإيراني ووزارة النفط سيبدآن عملية التحقق من يوم «الإجماع» لفترة أربعة أشهر.

آلية «سناب باك»

وبشأن آلية «سناب باك» التي تنص على عودة تلقائية للعقوبات الأممية في حال لم تلتزم إيران بالاتفاق النووي، أبلغ باقري كني الصحافيين بأن إزالتها من نص الاتفاق «كانت غير ممكنة بسبب وجودها في نص الاتفاق الأصلي وكذلك القرار ٢٢٣١ الصادر من مجلس الأمن». لكنه قال: «تقرر أن تكون آلية معقولة أكثر» وأضاف: «تقرر أن يكون

تفعيلها ممكناً بناءً على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية... كما قررنا أنه إذا أقدمت إحدى الدول لتفعيل الآلية بصورة غير مقبولة، فستقوم الدول الأخرى بتعويض خطوتها».

ضمانات عدم الانسحاب الامريكي

وبشأن الضمانات التي تطالب بها إيران لعدم الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي، نُقل عن باقري كني قوله إن «النقطة المهمة هي أن الطرف الآخر من المؤكد لن ينسحب من الاتفاق النووي حتى نهاية فترة بايدن». وأضاف: «بحسب الاتفاق إذا أراد الرئيس المقبل الانسحاب من الاتفاق النووي فيجب أن تمر ثلاث سنوات من فترته» مضيفاً أن الإدارة الامريكية «لن تتمكن من الانسحاب قبل خمس سنوات ونصف»، نظراً لبقاء عامين ونصف عام على فترة بايدن.

أما عن تبادل السجناء، فقال باقري كني إن العملية «أصبحت نهائية في فترة المفاوض السابق عباس عراقجي، وأصبحت إحدى الوثائق نهائية حينذاك ونحن مستعدون لإجرائها، لقد كان التباطؤ من الجانب الامريكي وتقرر تأجيلها للمستقبل».

ويأتي نشر تصريحات باقري كني غداة تسريبات تداولت في قنوات مؤيدة للحكومة الإيرانية، على شبكة تلغرام تفاصيل من طلبات إيران في الاتفاق المحتمل. وقالت إن المرحلة الأولى من إلغاء العقوبات ستكون على مدى ١٢٠ يوماً، في إطار الاتفاق المحتمل، وستشمل رفع العقوبات «١٧ بنكاً إيرانياً» و«إبطال ٣ أوامر تنفيذية» للرئيس الامريكي السابق دونالد ترمب الذي انسحب من الاتفاق النووي في مايو (أيار) ٢٠١٨.

وتزعم التسريبات أن إيران طالبت الإدارة الامريكية بدفع تعويضات في حال الانسحاب من الاتفاق النووي، كما تعفي الشركات الأجنبية العاملة في إيران من العقوبات.

وبحسب رواية القنوات الإيرانية، من المفترض أن تشمل العملية «بيع ٥٠ مليون برميل من النفط الخام»، و«إلغاء العقوبات عن ١٥٠ كياناً إيرانياً، بما في ذلك مؤسسة تنفيذ لجنة أوامر الإمام» الخاضعة لمكتب المرشد الإيراني علي خامنئي، وكذلك «إطلاق ٧ مليارات دولار من الأصول الإيرانية المجمدة في كوريا الجنوبية».

«الأمن القومي» الامريكي ينفي التنازل

الى ذلك نفى مجلس الأمن القومي الامريكي تنازلات في محادثات إحياء الاتفاق النووي، تلبّي طلبات إيران بشأن إغلاق تحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقديم ضمانات لإعفاء الشركات الغربية العاملة في إيران من العقوبات.

وحذر كبير الجمهوريين في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، السيناتور جيم ريش، في تغريدات على «تويتر» من أن النظام الإيراني «يسعى للحصول على ضمانات من (خطة العمل الشاملة المشتركة) من إدارة بايدن بإنهاء تحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحماية الشركات الغربية العاملة في إيران، والسماح لإيران بتسريع أعمال الأسلحة النووية، إذا انسحبت إدارة مستقبلية من الصفقة».

ووصف ريش مطالب إيران بأنها «ابتزاز، وستسجَّل في التاريخ على أنها إخفاق كبير لسياسة بايدن الخارجية»، محذّراً من أن الاتفاق «سيهدد أمن شركائنا والامريكيين في المنطقة»، متوقعاً أن تكون نتيجة رفع العقوبات إذا ما عادت إدارة جو بايدن إلى الاتفاق النووي «زيادة الإرهاب الإيراني».

كما أشار السيناتور الجمهوري إلى «تخطيط إيران لتنفيذ اغتيالات ضد المسؤولين الامريكيين السابقين»، متهماً إيران بـ«تزويد روسيا بطائرات مسيّرة مسلحة لمهاجمة أوكرانيا»، وكذلك «تعطيل مراقبة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة

الذرية»، و«دعم هجمات الجهاد الإسلامي ضد إسرائيل»، وكذلك «مهاجمة القوات والدبلوماسيين الامريكيين».

وكتب حساب مجلس الأمن القومي الامريكي في «تويتر» رداً على ريش: «لا شيء هنا صحيحاً. لن نقبل أبداً مثل هذه الشروط»، وأضاف: «في الوقت نفسه لم نكن نترك اتفاقاً كان يعمل، فقط لرؤية إيران تسرع برنامجها النووي بشكل كبير».

وقبل الرد، نقل موقع «أكسيوس» الإخباري عن المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، أدريان واتسون، أن التقارير «التي قبلنا أو ندرس تنازلات جديدة لإيران كجزء من إعادة الدخول في الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ خاطئة بشكل قاطع».

وأبلغ مسؤول إسرائيلي كبير الصحافيين بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لبيد، بعث برسالة إلى البيت الأبيض (الخميس) مفادها أن مسودة الاتفاقية النووية للاتحاد الأوروبي «لا تتماشى مع الخطوط الحمراء لإدارة بايدن».

التوقعات الروسية

في غضون ذلك، توقع المبعوث الروسي إلى المنظمات الدولية ميخائيل أوليانوف، التوصل لصفقة بشأن إحياء الاتفاق النووي، في «الأيام القليلة المقبلة».

ونقلت وسائل إعلام إيرانية عن أوليانوف قوله خلال مؤتمر نظمته مجموعة «روسيا سيغودنيا» الإعلامية في موسكو اليوم، إن الأطراف المشاركة في محادثات الاتفاق النووي «قد تتوصل لإجماع بشأن إحياء الاتفاق في الأول من سبتمبر (أيلول)».

ونقلت وكالة «ريا نوفوستي» عن أوليانوف قوله إن «اتفاقاً بشأن استعادة (خطة العمل المشتركة الشاملة) يمكن التوصل إليه حرفياً في الأيام المقبلة».

من ناحيته أكد ممثل روسيا في المنظمات الدولية «ميهائيل أوليانوف» أن النتيجة النهائية لمحادثات رفع الحظر في فيينا تتوقف على رد الولايات المتحدة على مقترحات إيران المعقولة.

وأفادت وكالة مهر للأنباء أن»أوليانوف» كتب في تغريدة على تويتر: «في وقت سابق كانت هناك أسباب للتفاؤل ، لكن في المواقف السابقة لم تتحقق التوقعات». هذه المرة لدينا فرص أكثر من أي وقت مضى لعبور خط النهاية في مفاوضات فيينا. «تعتمد النتيجة النهائية على كيفية رد فعل أمريكا على مقترحات إيران المعقولة».

من جهة اخرى أكد نائب وزير الخارجية الروسي سيرجي ريابكوف، اليوم الأربعاء، أن محادثات فيينا بشأن استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة «الاتفاق النووي الإيراني» أوشكت على الانتهاء، لافتًا إلى أن هناك بعض القضايا لم يتم إغلاقها بعد.

وذكر ريابكوف، في تصريحات خاصة لوكالة أنباء «تاس» الروسية:»أن العمل في صيغة فيينا بشأن استعادة الاتفاق النووي الإيراني على وشك الانتهاء. لم يتم إغلاق جميع القضايا بعد، ولكن الاتصالات المكثفة على مختلف المستويات مازالت مستمرة»، مشددًا على أن الوفد الروسي يعمل بشكل وثيق وبناء في المفاوضات.

عبداللهيان: لا يمكن الحديث عن التوصل إلى اتفاق جيد ومستديم

الى ذلك اكد وزير الخارجية الايراني حسين امير عبداللهيان بانه لا يمكن الحديث عن التوصل الى اتفاق جيد ومستديم في مفاوضات فيينا ما لم يتم الاتفاق على كل شيء.

جاء ذلك خلال اتصال هاتفي لوزير الخارجية الايراني مع نظيره العماني بدر البوسعيدي، ، ناقش فيه الجانبان أهم القضايا المطروحة على الأجندة الثنائية ، وبعض الموضوعات ذات الاهتمام المشترك على الساحتين الإقليمية والدولية ، كما قام الوزيران بتقييم آخر القضايا المتعلقة بمفاوضات فيينا.

وأشار أمير عبداللهيان إلى الدور البناء لسلطنة عمان في المفاوضات لرفع الحظر عن إيران ، وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها لتقريب وجهات نظر الأطراف المختلفة.

وفي إشارة إلى حسن نية إيران وجديتها في التوصل إلى اتفاق جيد ومستديم، قال وزير الخارجية الايراني: بعد تلقي وجهات نظر امريكا، سندخل مرحلة جديدة في فيينا لو تم ضمان استفادة إيران الاقتصادية من الاتفاق واحترام خطوطنا الحمراء.

وأكد امير عبداللهيان قائلا: ما لم يتم الاتفاق على كل شيء ، لا يمكننا التحدث على وجه اليقين عن التوصل إلى اتفاق جيد ومستديم.

كما أشار وزير الخارجية إلى اعتقال احد الحجاج الايرانيين خلال مناسك الحج لهذا العام من قبل الشرطة السعودية ، مؤكدا على ضرورة إطلاق سراحه في أسرع وقت ممكن.

إيران تتخلى عن الخط الأحمر في المحادثات النووية

في غضون ذلك قال مسؤول كبير في الإدارة الامريكية لشبكة «سي أن أن»، الجمعة، إن إيران تخلت رسميا عن «الخط الأحمر»، الذي يعتبر مطلبا رئيسيا وكان يمثل نقطة شائكة رئيسية في الجهود المبذولة لإحياء الاتفاق النووي الإيراني.وفي ردها، الاثنين، على مسودة الاتفاق النووي المقترحة من الاتحاد الأوروبي، والذي وصفها بـ«النهائية»، لم تطالب طهران بإزالة الحرس الثوري الإيراني من قائمة الإرهاب الامريكية، وفقا للمسؤول.

وقال المسؤول، الذي لم تكشف سي أن أن عن اسمه: «لذا إذا كنا أقرب إلى صفقة، فهذا هو السبب».

وتابع أن «الإيرانيين أسقطوا أيضا مطالب تتعلق بشطب العديد من الشركات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني من القائمة».وشدد على أن «الرئيس الامريكي جو بايدن كان حازما وثابتا على أنه لن يرفع التصنيف الإرهابي عن الحرس الثوري الإيراني».

وأوضح أنه «في حين أن الصفقة الآن أقرب مما كانت عليه قبل أسبوعين، فإن النتيجة لا تزال غير مؤكدة، حيث لا تزال هناك بعض الفجوات. وسيوافق الرئيس بايدن فقط على صفقة تلبي مصالح أمننا القومي».

وبدأت إيران والقوى التي لا تزال منضوية في الاتفاق (فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وروسيا، والصين) مباحثات لإحيائه في أبريل (نيسان) ٢٠٢١، تم تعليقها مرة أولى في يونيو (حزيران) من العام ذاته. وبعد استئنافها في نوفمبر (تشرين الثاني)، عُلّقت مجدداً منذ منتصف مارس (آذار) مع تبقي نقاط تباين بين واشنطن وطهران، رغم تحقيق تقدم كبير في سبيل إنجاز التفاهم.

وأجرى الطرفان، بتنسيق من الاتحاد الأوروبي، مباحثات غير مباشرة ليومين في الدوحة، أواخر يونيو، لم تُفضِ إلى تحقيق تقدم يُذكر. وفي ٤ أغسطس (آب)، استؤنفت المباحثات في فيينا، بمشاركة الولايات المتحدة بشكل غير مباشر. وبعد ٤ أيام من التفاوض، أكد الاتحاد الأوروبي أنه طرح على الطرفين الأساسيين صيغة تسوية «نهائية».

حسن فحص :

اتفاق امريكي - إيراني مقدمة لتفاهمات أوسع

سلمت إيران ردها المكتوب على مبادرة منسق السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل لتسوية الخلافات العالقة في المفاوضات غير المباشرة بين الولايات المتحدة الامريكية والنظام الإيراني.

الرد الإيراني سلم خلال الدقائق الأخيرة من المهلة التي حددها بوريل، فتنفست عواصم الـ «ترويكا» الأوروبية الصعداء لأن الإيجابية التي غلبت عليه، بحسب التوصيف الأوروبي، تفتح الطريق أمام التعامل مع الشروط التي تضمنها بإيجابية أيضاً من الطرفين الأوروبي والامريكي على حد سواء.

تدوير زوايا الاختلافات بين واشنطن وطهران الذي قام به بوريل لعب دوراً أساساً في تضييق مساحة الخلاف وتباين المواقف بين عدد من المسائل العالقة في دوامة الشروط والشروط المقابلة، والتي كان الأوروبيون يتخوفون من أن تؤدي إلى نسف الجهود التي أثمرت موافقة الطرفين على التفاوض غير المباشر، وتفكيك عقدة المراوحة بين الاقتراب من النجاح مرة وملامسة الفشل في مفاوضات استمرت لأكثر من ١٠ شهور في كثير من المرات.

الحرص الأوروبي على إنجاح مبادرة بوريل وجولة المفاوضات هذه كان من باب التمسك بهذه النافذة الحوارية بين الخصمين، والتي قد تشكل فرصة من الصعب تعويضها مستقبلاً لدول الـ «ترويكا» الألمانية

> تدوير زوايا الاختلافات بين واشنطن وطهران لعب دورا أساسا في تضييق مساحة الخلاف

– الفرنسية – البريطانية ومعها الاتحاد الأوروبي، للعب دور الشريك في الأزمات الدولية، بخاصة في ظل ما لمسته من تفرد امريكي في التعامل مع «اتفاق ٢٠١٥» والتزامها القهري بالموقف الامريكي، بخاصة في ما يتعلق بتطبيق العقوبات التي فرضتها واشنطن على إيران على حساب مصالحها الاقتصادية، في حين أن وزير الخارجية الامريكية أنطوني بلينكن لم يتردد في التذكير بإلزامية استمرار تطبيق العقوبات من قبل الدول الأخرى في حال فشلت جهود إحياء الاتفاق، إضافة إلى انعكاسات الأزمة الأوكرانية وأزمة إمدادات الطاقة على صلابة الموقف الأوروبي في التعامل مع الإرادة الامريكية.

لا شك في أن الليونة المزدوجة الامريكية والإيرانية وإمكان التوصل إلى تفاهم جدي حول النقاط العالقة بينهما، ينقلان اتفاق العام ٢٠١٥ إلى مستوى جديد يفتح الطريق للحديث عن اتفاق جديد مواز للاتفاق السابق، بحيث تنقسم العلاقات المبنية بين إيران والسداسية الدولية (٥+١) إلى مسارين متمايزين على الرغم من اتفاقهما في الأسس والأهداف.

الاتفاق الجديد في إحدى مساراته أدخل تعديلاً جوهرياً على الاتفاق القديم وفتح الطريق واسعاً أمام حوارات مباشرة بين واشنطن وطهران لن تحتاج خلال المرحلة المقبلة إلى الوسيط الأوروبي، سواء عواصم الـ «ترويكا» أو منسق السياسة الخارجية بوريل، انطلاقاً من قبول الطرفين خلال المفاوضات غير المباشرة على تأجيل البحث في عدد من المواضيع والمسائل غير النووية إلى ما بعد إعادة إحياء الاتفاق، وهذا يعني إعلان استعدادهما الجلوس إلى طاولة حوار مفتوح حول مختلف الملفات التي تشكل عقدة أمام التوصل إلى تفاهم شامل حول أزمات منطقة الشرق الأوسط والدور والنفوذ الإيراني فيها.

ولعل المؤشر الأبرز إلى ترك الباب موارباً لحوار مستقبلي حول مسائل تقع ما بعد البرنامج النووي، التسوية التي توصل إليها الطرفان حول العقوبات المفروضة على مؤسسة حرس الثورة بإعفاء كيانات اقتصادية تابعة للحرس من العقوبات، وترك مسألة إخراجه من اللائحة السوداء للمنظمات التي تدعم الإرهاب إلى جولة مقبلة من التفاوض، وقبول الطرف الإيراني بهذه التسوية يعني أنه قدم نصف تخل عن أحد الخطوط الحمر التي وضعها على طاولة التفاوض، وفي المقابل استطاعت إدارة البيت الأبيض الالتفاف على ضغوط الكونغرس الكبيرة بعدم تقديم أي تنازل في هذا الإطار.

الرد المكتوب الذي قدمته إيران إلى الوسيط الأوروبي يعني أن النظام ألزم نفسه بوثيقة موقعة منه، شارك في صياغتها المجلس الأعلى للأمن

> ايران على استعداد لتذليل كل العقبات التي تعوق التوصل إلى هذا الاتفاق

القومي بكامل أعضائه، وهو المخول من قبل المرشد الأعلى بمتابعة ملف التفاوض وتقديم الحلول والاستراتيجيات، إضافة إلى أن جلسة القرار كانت برئاسة رئيس الجمهورية إبراهيم رئيسي الذي يعتبر دستورياً رئيساً لهذا المجلس أيضاً، وإلى جانبه قائد قوات حرس الثورة.

والهدف الإيراني من هذه «الورقة - الوثيقة» هو التأكيد للأطراف الدولية من ناحية أنه جاد في البحث عن مخارج تسمح بإعادة إحياء الاتفاق وتفتح الطريق أمام الخروج من دائرة العقوبات، وتساعده في بدء معالجات جدية لوضعه الاقتصادي الذي وصل حافة الانهيار والفشل، ومن ناحية أخرى الاعتماد على هذه الوثيقة كمرجعية سياسية وقانونية في حال قرر تعليق العمل بالاتفاق إذا لم تلتزم الدول الموقعة على الاتفاق الجديد بتعهداتها.

وفي المقابل فإن المسار الثاني أعاد رسم حدود التعامل بين إيران والسداسية الدولية وقسمها إلى مستويين، الأول يقوم على ثنائية امريكية – إيرانية تعمل على بناء تفاهمات حول ملفات وأزمات الشرق الأوسط، وتلبي الطموح الإيراني في تكريس الاعتراف الامريكي بدوره الإقليمي في مناطق نفوذه وشراكته في رسم مستقبل المنطقة، أما المستوى الثاني فهو حصر الدور الأوروبي في دائرة تفاهمات «اتفاق ٢٠١٥» الذي يسمح له بلعب المساعد في ترتيب الملفات التي يتم التفاهم عليها بين واشنطن وطهران، أو الوسيط في تقريب وجهات النظر حول المسائل الخلافية في هذه الملفات، مع الإبقاء على سيف العقوبات على استثماراته الاقتصادية مع إيران في حال انهيار هذه التفاهمات.

ويبدو أن خيارات النظام الإيراني، ومن خلال السرية العالية المتفق عليها مع واشنطن والـ «ترويكا» الأوروبية وأحيطت بها المفاوضات وملفاتها، باتت ضيقة، ولم يعد يملك ترف الوقت للمماطلة بناء على الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يواجهها داخلياً وإقليمياً، ومن هنا فهو على استعداد لتذليل كل العقبات التي تعوق التوصل إلى هذا الاتفاق، بخاصة ما يتعلق بالقانون الذي أقره البرلمان الإيراني في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٢٠ تحت عنوان «الإجراءات الاستراتيجية لرفع العقوبات وتطوير البرنامج النووي»، إذ بدأ الحديث عن إمكان تعديله لينسجم مع نص وروح الاتفاق الجديد الذي يلوح في الأفق.

*اندبيندنت عربية

محمد صالح صدقيان:

إيران ما بعد "النووي".. حليفة "الفقراء" أم "الأغنياء"؟

توحي مؤشرات ومعطيات وازنة في كل من طهران وواشنطن بأن التوقيع على صفقة إعادة إحياء الإتفاق النووي الموقع عام ٢٠١٥ بات وشيكاً على قاعدة الغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران مقابل عودتها للمربع الأول في برنامجها النووي الذي يجعل تخصيب اليورانيوم بمستوى ٣،٧٦ بالمئة.

هذه هي المؤشرات والمعطيات الأولية بعيداً عن التصورات التي تعتقد أن الإدارة الأمريكية الحالية لا يمكنها المغامرة بالعودة إلى الإتفاق النووي في ظل استحقاقات انتخابية مقلقة جسّدتها ظاهرة فشل ليز تشيني المعارضة لسياسات دونالد ترامب في الترشح للانتخابات النصفية الأمريكية عن ولاية وايومينغ امام منافستها الجمهورية هارييت هيغمان التي حظيت بتأييد ترامب ودعمه.

هذا هو المعلن. لكن غير المعلن هو إحساس الولايات المتحدة أن الملف الإيراني أصبح قضية جيوسياسية للولايات المتحدة تحديداً؛ والدول الغربية بشكل عام.

بمعنى أن واشنطن تشعر الآن بضرورة تحييد إيران عن روسيا والصين خصوصاً بعد إندلاع الأزمة الأوكرانية.

في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب؛ يقول دبلوماسي غربي وثيق الصلة بمصادر القرار في الولايات المتحدة إن الولايات المتحدة "تعاملت مع إيران بعيداً عن مصالحها الاستراتيجية وذلك لمصلحة حفنة من المال وقنينة من الشراب الذي سال له لعاب ترامب؛ تحديداً كما نشاهد ذلك في عديد أفلام الكاوبوي الأمريكية". يضيف هذا الدبلوماسي أن إدارة بايدن "تفكر بشكل مختلف، ولعل بقية الدوائر الأمريكية تشاطرها الرأي حتى تلك التي يسيطر عليها الجمهوريون في القضايا التي تتعلق بالملف الإيراني".

فالدبلوماسي الأمريكي المحنك وليام بيرنز الذي يشغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) حالياً "يُعتبر المنظر السياسي للإدارة الأمريكية الحالية وله سطوته أيضاً على القضايا الاستراتيجية الخارجية للإدارة، على حساب مستشارية الأمن القومي في البيت الأبيض وحتى وزارة الخارجية إلى حد بعيد".

وليام بيرنز – يضيف الدبلوماسي الغربي – "يعتقد أن

الانسحاب من الإتفاق النووي عام ٢٠١٨ لم يخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة ولم يخدم مصالح حلفائها في المنطقة.

ترامب استطاع أن يبيع الإتفاق النووي مع إيران بـ ٤٥٠ مليار دولار استلمها من السعودية مقابل دفع إيران باتجاه تخصيب اليورانيوم إلى مستوى ٦٠ بالمئة وأوصلها إلى عتبة إنتاج القنبلة الذرية.

كما مكّنها من تعزيز علاقاتها مع أصدقائها في المنطقة والانفتاح على العدوين اللدودين للولايات المتحدة الصين وروسيا".

ويزيد محدثي أن الصورة أصبحت أكثر وضوحاً بعد الأزمة الأوكرانية ونظريات بيرنز تبدو أكثر واقعية عندما يتم النظر إلى التحالف الصيني الإيراني الروسي باعتباره عاملاً جيوسياسياً كان قد حذّر منه مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبيغنيو بريجينسكي عندما وصفه بـ"تحالف الفقراء" (بالمقابل، فإن امريكا ومنظومة تحالفاتها هم "تحالف الأغنياء"!).

يضيف الدبلوماسي الغربي نقلاً عن تقرير أمريكي إطلع عليه أن وليام بيرنز "يعتقد أن الدخول في صفقة مع إيران لخفض التصعيد في برنامجها النووي أمرٌ يحقق منافع استراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة؛ وكذلك يُساعد في محاولة إبعاد طهران عن بكين وموسكو".

ويرى أن الانسحاب من الإتفاق النووي "لم يكن سوى لعبة صبيانية غير ناضجة لم تنسجم مع مصالح الولايات المتحدة"؛ معرباً عن اعتقاده أن الولايات المتحدة سوف لن تنسحب من الإتفاق حتى وإن عاد الجمهوريون إلى البيت الابيض لأن الخسائر كانت باهظة ومعطيات العام ٢٠١٨ مختلفة كثيراً عن معطيات العام ٢٠٢٢.

وَدّعتُ مُحدثي وأنا أفكر في ما سمعته منه؛ ولا سيما لجهة تأكيده أن طهران على أعتاب مرحلة العودة إلى الإتفاق النووي.

ورحت أسأل نفسي: ماذا تُريد إيران أن تفعل؟

هل هي منسجمة مع ما يُفكر به وليام بيرنز؟

وبماذا تُفكر بعد هذه العودة إن حصلت؟. حتماً لا يُفكر مطبخ القرار الإيراني بالابتعاد عن الأصدقاء خصوصاً أولئك الذين وقفوا مع طهران في أصعب الأوقات، وبالتالي تريد إيران بناء هيكليتها الاقتصادية وفق برنامجها ٢٠٤٠ لتحقيق حالة من الاستقرار والاستدامة.

حتماً، ستبادر إيران إلى تنشيط برنامج العمل المشترك الاستراتيجي مع الصين (أمده ٢٥ عاماً) والذي دخل مرحلة التنفيذ بعد تلكؤ ناتج عن العقوبات الأمريكية. كما أنها تعمل للتوقيع على تمديد الإتفاقية الاستراتيجية مع روسيا التي أمدها ٢٠ عاماً؛ وتتطلع إلى تفعيل دورها الإقتصادي في منظمة شنغهاي واتفاقية البريكست. لقد أثبتت تجارب العقود الماضية أن طهران تُحسّن توظيف التطورات في خدمة مصالحها الوطنية والقومية وتحول التهديدات إلى فرص وتنمي قدراتها وامكانياتها في الردع والمواجهة والبناء.

> **تخطىء واشنطن إذا اعتقدت أنها تستطيع تحييد إيران عن الصين وروسيا**

تخطىء الولايات المتحدة إذا اعتقدت أنها تستطيع تحييد إيران وابعادها عن الصين وروسيا لأن السياسة الأمريكية تعاملت معها بوقاحة فجة خلال العقود الأربعة الماضية؛ وعندما أراد الرئيس الأسبق باراك اوباما ترميم هذه العلاقة جاء الرئيس ترامب بفوضوية لكي يُعزّز عدم المصداقية الأمريكية.

نحنُ أمام مقاربة جديدة بين إيران وأمريكا لأن بقية الدول الغربية لا حول لها ولا قوة بعد الأزمة الأوكرانية؛ وتستطيع الولايات المتحدة إعادة المصداقية والصدقية لكلمتها مثلما تستطيع إعادة ترميم الثقة مع إيران لأن ذلك يخدم مصالح الطرفين على أساس معادلة "رابح/ رابح".

*أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية
*المركز العربي -الايراني للحوار

ماركو كارنيلوس:

الحرب الباردة الثانية.. من سيشكل النظام العالمي الجديد؟

*ميدل إيست آي

تحاول الولايات المتحدة أن تفعل المستحيل وهو احتواء قوتين عظمتين في نفس الوقت، وقد فشلت فيما هو أسهل، فقد حاولت احتواء كل من إيران والعراق لمدة ٣ عقود، ولم تنته أي من الحالتين بشكل جيد، فإيران لم يتم احتواؤها، أما العراق فقد تم تغيير النظام لكن الدولة نفسها ضاعت.

وحاليا، في الوقت الذي تعد فيه الولايات المتحدة في أضعف حالاتها على الصعيد الخارجي وأكثر حالاتها استقطابًا على الصعيد الداخلي، فإنها تتطلع لطموحات

أكبر من أي وقت سبق، حيث تهدف إلى احتواء كل من روسيا والصين.

ولخص «هنري كيسنجر» مؤخرًا مدى خطورة هذا الأمر قائلاً: «نحن على حافة الحرب مع روسيا والصين نتيجة قضايا نحن السبب فيها جزئيًا، ولا يوجد أي فهم لكيفية إدارة ذلك أو التداعيات المحتملة».

ومع الحرب في أوكرانيا والتوترات المتزايدة حول تايوان، نشأت تداعيات خطيرة تتمثل في أزمات الطاقة والغذاء العالمية الناجمة عن العقوبات المفروضة على روسيا، واضطرابات سلسلة التوريد، والتوترات التجارية والسباق التكنولوجي، وكلها مصحوبة بالركود والتضخم الذي يلوح في الأفق.

وتوجه الولايات المتحدة اتهامات لكل من موسكو وبكين بزعزعة النظام العالمي القائم على القواعد.

ومع ذلك، فإن الأدلة ليست مقنعة. وقد تؤدي هذه المواجهة إلى إعادة اصطفاف عالمي، مما سينتج من الناحية المثالية نظامًا متعدد الأقطاب، ولكن الأرجح أنه سيكون نظامًا ثلاثي الأقطاب.

القطب الأول هو الكتلة الديمقراطية الغربية التي تقودها الولايات المتحدة (والتي يجسدها ثلاثي دول G٧ والناتو والاتحاد الأوروبي)، والثاني هو الكتلة الأوراسية بقيادة الصين وروسيا، إلى جانب إيران وبعض جمهوريات آسيا الوسطى.

وتتضمن الكتلة الثالثة أولئك الذين يريدون الابتعاد عن كليهما، أي بقية العالم الذي يُطلق عليه الآن الجنوب العالمي، وسوف تبقى هذه الدول على الحياد فيما تتصارع الديمقراطية مع الاستبدادية في الحرب الباردة الثانية.

معركة على القلوب والعقول

يحاول الجنوب العالمي التخلص من عقود من الوصاية السياسية والاقتصادية والمالية الغربية. ولا يعني هذا اصطفافًا تلقائيًا مع الكتلة الأوراسية، لكنه يشير بالتأكيد إلى نظام دولي أكثر سيولة. وكما تشير حرب أوكرانيا، فإن نداء الغرب لحشد العالم ضد روسيا لم يكن جذابًا، وستكون المواجهة القادمة ضد الصين أقل جاذبية.

> **هذه المواجهة ستؤدي إلى نظام عالمي ثلاثي الأقطاب**

ويكافح الثالوث الغربي لكسب القلوب والعقول في الجنوب العالمي، لكن معاييرهم المزدوجة والنظام العالمي القائم على القواعد الملتوية هي أمور أكثر إزعاجا من الفظائع الروسية في أوكرانيا أو استعراض الصين لقوتها على طول حدودها.

حتى الآن، تبدو الأطر السياسية غير الغربية مثل «بريكس» (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) و«منظمة شنغهاي للتعاون» أكثر جاذبية. ولا تكسب الديمقراطيات الغربية في معسكرها سوى الدول ذات التفكير المماثل، كما يتضح من انضمام السويد وفنلندا إلى الناتو.

أما اللاعبون الإقليميون الآخرون - بما في ذلك تركيا والجزائر ومصر والسعودية والإمارات والأرجنتين والمكسيك - فهم يبحثون في أماكن أخرى.

وقال دبلوماسي بريطاني رفيع ذات مرة: «أن تكون

صديقًا للولايات المتحدة أصعب بكثير من أن تكون عدوا لها». وهكذا، يمكن أن تظهر كتلتان اقتصاديتان وتجاريتان متنافستان؛ وربما لم تعد نيويورك ولندن والـدولار الأمريكي هي المقرات والأدوات الحصرية للنظام المالي العالمي.

وتعمل الصين وروسيا على إيجاد بدائل للدولار الأمريكي ونظام الدفع العالمي «سويفت» وبورصتي نيويورك ولندن. وتقوم الشركات الصينية المملوكة للدولة بشطب إدراجها في البورصات الأمريكية، بينما تقوم بكين بتخفيض سندات الخزانة الأمريكية التي تمتلكها.

وبينما لا تزال هذه التحركات في بداياتها، إلا أنها قد تصبح جذابة للعديد من دول الجنوب العالمي بمرور الوقت، خاصة إذا كـان الغرب يـثـابـر بحماقة على استخدام الدولار وأدواته المالية كسلاح.

يمكن أن تبدأ المزيد من الدول أيضًا في البحث عن أماكن أكثر أمانًا لاحتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة، خاصة بعد استيلاء الـولايـات المتحدة والمملكة المتحدة على الاحتياطيات الوطنية الأفغانية والفنزويلية، ناهيك عن استيلاء الدول الغربية على ٣٠٠ مليار دولار من روسيا.

التحولات التكتونية

يمكن لانفصال روسيا عن الغرب اقتصاديا، وانفصال الصين القادم، أن يقدم مشهدًا مختلفًا تمامًا. فكيف سيتعامل الشرق الأوسط مع هذه التحولات التكتونية؟

بالنظر إلى اتفاقات إبراهام التي تطلبت الكثير من الضغط على الأطراف لتحقيقها، أصبحت «باكس أمريكانا» بعيدة المنال أكثر فأكثر (مصطلح لاتيني يعني السلام الأمريكي ويشير إلى دور النفوذ الأمريكي الذي ساد من بعد الحرب العالمية الثانية في فرض الاستقرار).

وتعد هذه الصفقات، التي روجت لها إدارة «ترامب» ورحب بها «بايدن»، مهمة اقتصاديًا لا سيما بالنسبة لإسرائيل، لكنها تستند إلى افتراضين: أن القضية الفلسطينية يمكن تنحيتها جانباً إلى أجل غير مسمى دون عواقب، وأن الرأي العام في العالم العربي غير ذي صلة.

> **كيسنجر: نحن على حافة الحرب مع روسيا والصين**

سيحين قريبًا وقت اتخاذ الـقـرار بالنسبة لـلـقـوى الإقـلـيـمـيـة الكبرى. فهل ستسمح المنطقة لنفسها مرة أخرى أن تصبح ساحة معركة للقوى العظمى، كما كانت خلال القرن العشرين؟ وما هو القالب السياسي الذي يمكن بناء الاستقرار الإقليمي حوله؟ اتفاقات إبراهام موسعة (والتي توسطت فيها الولايات المتحدة)؛ أم تفاهمات غير رسمية معادية للغرب مثل محور المقاومة (إيران-العراق وسوريا-حزب الله)؛ أو التكتلات غير الغربية مثل «بريكس بلس» و«منظمة شنغهاي للتعاون»؟

وهل سيميل الإطار الاقتصادي في المنطقة أكثر نحو مبادرة الحزام والطريق الصينية، أم شراكة «G7» التي تم الإعلان عنها حديثًا وتتعلق بمشاريع للبنية التحتية والاستثمار العالمي بقيمة ٦٠٠ مليار دولار؟ وهل ستستمر المؤسسات المالية في الاعتماد على

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي يسيطر عليه الولايات المتحدة، أم أنها ستجد بديلاً في «بنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية» في الصين؟

الأدلة الوحيدة المتاحة حتى الآن هي أن شركاء الولايات المتحدة التقليديين في الشرق الأوسط، مثل مصر والسعودية، يفكرون في الانضمام إلى «بريكس». وكانت الرياض تدرس قبول اليوان بدلاً من الدولار لمبيعات النفط، ومن المتوقع أن يزور الرئيس الصيني «شي جين بينغ» السعودية قريبًا.

السياسات الواقعية تفوز

بالرغم من تطورات المشهد العالمي، فإن المخطط الأمريكي للشرق الأوسط لم يتغير للأسف، ولم تكن رحلة «بايدن» الأخيرة إلى إسرائيل وفلسطين والسعودية استثناءً، فقد أمّنت إسرائيل شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة تهدف بشكل أساسي إلى مواجهة إيران، في حين واجه الفلسطينيون المزيد من التجاهل لحقوقهم المشروعة.

لكن أهم محطة لـ«بايدن» كانت في السعودية التي وعد «بايدن» سابقا بتحويلها إلى دولة «منبوذة» بسبب مقتل الصحفي «جمال خاشقجي»، وقد أكدت هذه التطورات صعوبة اتباع سياسة خارجية قائمة حصرا على المبادئ والقيم الأخلاقية.

وأثبت الشرق الأوسط انهيار سردية «بايدن» الكبيرة عن الصراع العالمي بين الديمقراطية والاستبداد. لقد فرضت السياسة الواقعية نفسها، وواجه الرئيس الأمريكي معضلة صعبة: التمسك بقيمه الأخلاقية المزعومة، والتي تتطلب أن يظل الرجل الذي أمر بقتل «خاشقجي» منبوذًا دوليًا، أو إعطاء الأولوية للمستهلكين الأمريكيين ومحاولة خفض أسعار النفط.

ولم يكن مفاجئا أن يختار «بايدن» الخيار الثاني، فالتضخم المتصاعد تسبب في تآكل كل من القوة الشرائية للمستهلك الأمريكي وفرص الحزب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر/تشرين الثاني، وأسرع حل لذلك هو إغراق سوق النفط بالخام.

وأصبح من الواضح الآن أنه رغم المذلة التي تكبدها «بايدن» بلقائه مع ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان»، إلا أن الرياض لم تلتزم بأي زيادة في إنتاج النفط، قائلة إن قدرتها الاحتياطية قريبة من الحد الأقصى. باختصار، كانت الزيارة كارثة سياسية.

> **أثبت الشرق الأوسط انهيار سردية بايدن عن الصراع بين الديمقراطية والاستبداد**

أما قمة إيران وروسيا وتركيا التي حدثت في نفس الوقت تقريبًا في طهران فربما يكون لها آثار أكثر أهمية واستدامة على المنطقة. وفي حين أن الولايات المتحدة لا تزال حبيسة قواعد لعب عفا عليها الزمن فيما فقد الاتحاد الأوروبي أهميته، يمكن أن يكون لدى روسيا والصين مساحة أكبر للمناورة.

وبالرغم من محاولات الغرب لترتيب النظام الدولي على نظام يقوم على «نحن وهم» فإن الواقع الناشئ أكثر تعقيدًا، حيث تتطلع دول الشرق الأوسط، بما في ذلك الحلفاء التقليديون للولايات المتحدة، إلى احتمال قيام نظام عالمي جديد تمامًا، يمكن أن يتيح لهم الكثير من الخيارات الجديدة.

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

عبدالله العليان:

هل بدأ الصراع الدولي بتعدد الأقطاب؟

مع انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، وتلاشي المعسكر الاشتراكي برمته، فإن بعض دوله انضمت إلى المعسكر المناوئ، سواء الانضمام إلى حلف الناتو، أو إلى الاتحاد الأوروبي، وبدأ الحديث بعد ذلك يدور حول القطبية الأحادية في العالم، واستفراد الولايات المتحدة بالنظام العالمي الجديد دون منازع، أو بدون منافس لها في مكانتها الاقتصادية والعسكرية، أو هكذا توقع المراقبون لما جرى بهذا السقوط المدوي المفاجئ لدولة عظمى كبيرة ومعسكر كبير وهي الكتلة الشرقية الاشتراكية، التي تتبع الاتحاد السوفييتي في الفكر والإيدولوجيا، كان العالم في فترة القطبية الثنائية، تستطيع الدول الصغيرة، أو الدول التي يقال عنها غير منحازة أن تبني علاقاتها مع أحد المعسكرين في ظل الحرب الباردة، وفي ظل الصراع الذي يدور بينهما على النفوذ في العالم، ومحاولة شن حروب استخباراتية لعرقلة قدرات العسكرية مع بعضهم البعض، أو شن حروب داخلية بين الدول المنضوية في التحالفات بين المعسكرين، إما لإنهاك بعضهم البعض في القوة العسكرية، أو في الإنهاك الاقتصادي وتأثيره على جوانب سياسية أيضا.

بدأت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٧، وانتهت هذه الحرب في عام ١٩٩١، بسقوط المعسكر الشيوعي كما أشرنا آنفا، وهذا ما جعل الولايات المتحدة ترى نفسها هي القطب الأوحد في العالم، وراحت تتصرف، وكأنها تقود النظام الدولي الجديد، بل أعربت أنها شكلت نظاما جديدا بعد غياب المعسكر الاشتراكي، وفي مقدمته الاتحاد السوفييتي، وهذا ما قاله الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١.

وعندما فاز الجمهوريون بالرئاسة الأمريكية ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩، وتولى جورج بوش الابن الحكم في الولايات المتحدة، تم التخطيط لاحتلال العراق بزعم امتلاكه للأسلحة النووية، مع أن هذه المعلومات التي قيل عنها كانت مفبركة ولا

أساس لها من الصحة، وهو ما اعترف به الرئيس جورج بوش الابن بأنها غير صحيحة، وتم الاعتذار بعد ذلك، مع أن هذه تعد جريمة قانونية في العرف الدولي، فقد تم شن الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣ تحت هذه الذرائع والمعلومات ، مع أن العراق خرج من الحرب مع إيران وهو يعاني من متاعب اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة، وخرج ضعيفا من هذه الحرب الخاطئة التي جلبت له الآثار السلبية التي يعاني منها حتى الآن.

وهو ما جعل الجمهوريون يفكرون في احتلاله، لأسباب عديدة، وتم غزوه تحت هذه المعلومات المضللة.

ومن هنا جاءت هذه الحرب بدون تغطية أممية من المنظمة الدولية، وهذه بلا شك تبرز أن مقولات النظام الدولي الجديد يمكن تجاوزها وعـدم أخذها مأخذ الجد، تحت أي من الذرائع وفق الفلسفة البرجماتية التي صاغها الفيلسوف الشهير «وليم جيمس».

وخلاصتها الفلسفية أنه يمكن قياسها وفق مردودها السياسي والاقتصادي، مع أن القوانين والنظم وحقوق الإنسان الدولية، ترفض تقديم المنفعة على حساب أمة أخرى دون مبرر في تدميرها، وجلب الأذى والدمار لشعبها وهو ما تم في ظل النظام الأحادي القطبية. وكذلك الحرب على أفغانستان واحتلاله بحجة محاربة الإرهاب في أكتوبر ٢٠٠١، وتدمير قواعده، بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، مع أن العالم كله استنكر هذه الهجمات التي طالت الأبرياء في نيويورك وواشنطن.

ولا شك أن ما جرى من عدة أشهر من قيام روسيا الاتحادية بشن حرب على جمهورية أوكرانيا، فتح الباب لتوترات بين روسيا والمعسكر الرأسمالي الغربي، والمتمثل بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تجاه الحرب الروسية التي هي أيضا غير مبررة، لكن هذه الحرب ربما الغرب يستفيد منها لإنهاك روسيا في حروب هنا وهناك وإطالة أمدها، وهذه ربما تكون لها أهدافها في الحرب الباردة التي بدأت بوادرها في حرب أوكرانيا، من خلال قيام دول غربية بإمداد أوكرانيا بأسلحة مختلفة لتصمد في وجه الغزو الروسي، كما أن ما جرى من أيام قلائل من توترات عسكرية في تايوان بين الصين والولايات المتحدة، ربما تفتح الباب واسعا لقيام حرب باردة جديدة، ربما تقود لحرب فعلية لو تطورت هذه التوترات إلى تهديدات غير متوقعة بين أطرافها، وهو ما تنبأ به السياسي الأمريكي الشهير هنري كيسنجر بقيام حرب بين الولايات المتحدة وكل من الصين وروسيا، ومع أن هذه الفرضية ليست متوقعة فعليا، لكنها ستكون حربا باردة وصراعا اقتصاديا شديدا بينهما، وكل الاحتمالات واردة في أن تحصل توترات قد تدفع إلى حرب عالمية ثالثة، كما حصل في فترة الحربين الكونيتين في القرن الماضي.

> **خرج العراق ضعيفا من الحرب الخاطئة التي جلبت له الآثار السلبية**

وهو الذي يدعو للاستغراب مما يجري الآن من توترات وحروب يتم دعمها، أو الاشتراك فيها بالمال والعتاد، دون أن يجدوا حرجا من تجاوز آراء وأقوال عن أهمية نزع فتيل التوترات والحروب في العالم، واللجوء للحوار والتفاوض من خلال المنظمات الدولية، في الوقت الذي يفترض أن تزداد العلاقات الدولية تقاربا وتتجه إلى التعاون ونبذ استخدام القوة في الخلافات والنزاعات البينية، وغيرها من المشكلات الأخرى الاقتصادية وإثارتها والتي يتم تحريكها من خلال الحرب الباردة، وقد عانت منها الدول الصغيرة من القرن الماضي، وما تزال تحدث بين الحين والآخر.

وهذا يخالف ما قالته بعض الدول الكبرى التي تطالب بالاندماج الاقتصادي والتقارب الدولي وإنعاش الحركة

التجارية، وادعت أنها تسعى، كما يقول الباحث محمد سعدي، إلى خلق المزيد من الارتباط والتداخل بين مختلف مناطق العالم وإلى تكريس الاعتماد المتبادل بحيث أصبحت كل أجزاء المعمورة تتواصل وتتفاعل في ما بينها.

ويمكن القول إنه إذا كان الإنسان قد ظل يعيش على هذا الكوكب منذ ملايين السنين، فإنه لم يستطع إلا خلال العقود الأخيرة أن يعيش ويحقق خطوات مهمة نحو المجتمع ـ العالم والاقتصاد ـ العالم بالمعنى الحقيقي للاصطلاح.

فقد بدأ الحديث اليوم عن مجتمع يتشكل فوق المجتمعات المحلية ويتحرر من الانتماءات والروابط اللغوية والقومية والثقافية والجغرافية، للاندماج في مجتمع عالمي تقني منسجم. وإذا كان العالم بالغ التعقيد من حيث بنيته السياسية، والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، فإن التطور الذي يعرفه يرسخ فكرة تحول العالم إلى «قرية كونية صغيرة».

لكن هذه الأقوال تخالفها الأفعال والممارسات في الواقع المعاش فيما يجري من صراعات وتوترات وحروب صغيرة تحدث بين الفينة والأخرى، وأصبح الأمر يزداد سوءا ونذر الحرب الكبرى أصبحت تلوح في الأفق ـ إن لم يتم نزع فتيلها ـ وهذه قضية لا بد لها من رؤية ثاقبة من أصحاب العقول النيرة التي تفكر في مصلحة البشرية جميعها، وليس في المصالح الذاتية التي تدفع إلى رهانات خاصة وحسابات مادية، لا تتعلق بمصالح الشعوب والأمم التي تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية، بسبب ما يجري من حروب داخلية، وأكثرها بسبب زيادة السكان والأوضاع السياسية التي هي نتيجة من نتائج الفقر لدى شعوب كثيرة في عالم اليوم.

والإشكال الذي جرى في أحداث سابقة ويجري الآن، أن إثارة الحروب والتوترات كان بعضها لبيع السلاح، مما يجعل الهيمنة وفرض الشروط على الدول التي تعاني أزمات ما بعد هذه الحروب واقعا لا مفر منه، وهو الهدف من هذا الذي يجري منها، ولعل الأمر الأكثر غرابة هو تشجيع الحروب الجانبية ـ كما يقول د.محمد المجذوب ـ وهي بلا مواربة أصبحت: «سياسة دائمة وثابتة في هذا الصراع بهدف إيجاد وسائل للاختراق السياسي الذي يهدف بطبيعة الحال إلى إضعاف قدرة أحد الأقطار للآخر دون الوصول إلى مرحلة الصدام الخطير والقبول بسقوف محددة للصراع الذي كان الاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت، هو الوحيد الخاسر في هذه المرحلة بالنهاية المعروفة ! بعد المتغيرات في المعسكر الشرقي وتوحيد ألمانيا وانهيار الاتحاد السوفييتي كادت لتؤكد أن «الحرب الباردة» بين القطبين انتهت فعلا وأن «كتلة عدم الانحياز» هي الأخرى انحلت عمليا ليبدأ العالم بالتشكل ضمن مرحلة جديدة ذات سمات مختلفة نوعيا عن المرحلة السابقة من دون سمات هذه المرحلة ونظامها والأسس والقواعد التي تحكمها عدا التصريح الشهير الذي أدلى به الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب أثناء الحرب الخليج الثانية، بأن « سلطة القانون لا سلطة الغاب هي التي تحكم هذه الدول في المستقبل».

المعايير المزدوجة تلعب دورا مؤثرا في السياسة الدولية

وهذا كله طار في الهواء الطلق! لأن المعايير المزدوجة تلعب دورا مؤثرا في السياسة الدولية، فالمهم أن يتم التفكير بعقلانية واعية من قبل الدول الكبرى، لأن الحرب لن تطالهم فقط، بل تأثيرها سيشمل العالم بأسره، وهذا ما نأمل عدم حدوثه في الأزمات الساخنة.

*صحيفة «عمان»العمانية

ماري ديجيفسكي :

الصراع الروسي– الأوكراني يتوسع لكن ليس بالطريقة التي توقعتها الغالبية

*The Independent

أثار الغزو الروسي لأوكرانيا المخاوف ليس فقط من أنها قد لا تنجو كدولة قومية، بل أيضاً من أن الصراع قد يتمدد، وكان هناك تخوف يمكن تفهمه في شرق ووسط أوروبا، خصوصاً من أن روسيا لن تتوقف عند حدود أوكرانيا، بل ستمضي قدماً غرباً لمجابهة توسع حلف شمال الأطلسي (ناتو) في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وبدت الولايات المتحدة وحلفاؤها في المراحل المبكرة من الحرب حذرين حيال دعم أوكرانيا عسكرياً، خشية أن يؤدي ذلك إلى استفزاز روسيا، كما قيل. وقد اعترف هؤلاء بحق أوكرانيا المشروع كدولة ذات سيادة، في طلب الدعم الخارجي في إطار الدفاع [عن نفسها]، غير أنه كانت هناك انقسامات واضحة ضمن التحالف الغربي في شأن الشكل الذي ينبغي أن يتخذه هذا الدعم والطريقة التي يجب أن يقدم بها.

كانت دول البلطيق وبولندا، ولا تزال، أشد حزماً [من غيرها] ويعود ذلك بشكل جزئي إلى اعتقاد الطرفين بأن روسيا تضعهما نصب عينيها ليكونا هدفها التالي. وبينما تصرفت المملكة المتحدة ككبيرة المشجعين [لدعم أوكرانيا عسكرياً]، فإن فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة كانوا أكثر تردداً، ولم ترغب الولايات المتحدة،

أو االناتو نفسه، أبداً في دفع روسيا لاعتبار الحرب نزاعاً مع حلف الناتو. ولم يمنع ذلك، بطبيعة الحال، روسيا من وصف الصراع في مراحله اللاحقة بأنه كان عبارة عن «حرب بالوكالة» يشنها حلف الناتو [ضدها].

وهذا هو ما حصل، من الناحية التقنية، في الأقل، فقد تدفق الدعم العسكري الغربي إلى أوكرانيا، من دون عرقلة كبيرة تذكر من جانب روسيا. وليس من الواضح تماماً ما إذا كان سبب ذلك يكمن في عدم قدرة القوات الروسية على مهاجمة خطوط الإمداد هذه من الأراضي التي تسيطر عليها، أو في خشيتها من ارتكاب خطيئة ما يمكنها أن تؤدي إلى تفعيل البند خمسة في استجابة حلف الناتو [ضد أي عدوان يستهدف أحد أعضائه].

وقد يفسر هذا، هو والإخفاقات الروسية العسكرية الواضحة التي كشفت عنها الحرب، لماذا أصبحت التحذيرات من حرب عالمية ثالثة، أو حتى من حرب نووية في أوروبا، محدودة مع تواصل الحرب. أقله في الوقت الحالي. وقد أثبتت أوكرانيا (بمساعدة الغرب) أنها أقوى، وأن روسيا أضعف، مما كان كثيرون يفترضونه.

ومع هذا، فإن حقيقة أن الحرب لم تشهد حتى الآن تصعيداً يحولها إلى حريق أوروبي هائل كما لم تتمدد إلى أي من الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، لا يعني أن الحرب لم تنتشر على الإطلاق أو أنه لن تكون لها تداعيات أخرى. لقد انتشرت، لكن فقط ليس على النحو الذي كان متخيلاً في كثير من الأحيان.

والذي كان يجري، وقد طمسته إلى حد كبير الحرب في أوكرانيا والاهتمام الإعلامي والسياسي المبرر الذي أثارته، هو ظهور مجموعة من الصراعات الصغيرة من جديد في المنطقة كلها، وهذه نزاعات لها جذورها أيضاً في انهيار الاتحاد السوفياتي شأنها شأن الحرب الأوكرانية الروسية.

ولكن، خلافاً [لحرب] أوكرانيا، لا يعكس استئناف هذه الصراعات، في شطره الأكبر أي نية عدوانية من جانب روسيا، بل يدل على غيابها أو ضعفها.

ومن أكثر الأحداث إثارة للقلق اندلاع صراع جديد بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورنو قره باغ، وهو من أشد الصراعات مرارة، التي أعقبت نهاية الاتحاد السوفياتي. وهذا أيضاً صراع يبرز فيه العامل الروسي أكثر من غيره. فروسيا توسطت من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الجانبين، كما أرسلت قوات حفظ سلام بعد اندلاع حرب صغيرة في عام ٢٠٢٠ أسفرت عن مقتل ما يزيد على ستة آلاف شخص. وبعد ذلك، وضعت أذربيجان يدها على رقعة كبيرة من أراضي ناغورنو قره باغ الذي كانت تسيطر عليها أرمينيا، أو بالأحرى استعادت هذه المساحة كما ادعت باكو.

> **شهدت المنطقة برمتها اندلاع عدد من النزاعات الصغيرة**

وفي الشهر الماضي، انفجر الوضع مجدداً، عندما ردت أذربيجان على ما وصفته بأنه كان توغلاً من منطقة ناغورنو قره باغ التي تسيطر عليها أرمينيا، من خلال تحقيق مزيد من التقدم [على الأرض]. وربما دفعها إلى ذلك حماسها الناجم عن مكانتها الجديدة كدولة يعتمد عليه لتقديم إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي واستفادتها من الدعم المستمر الذي تتلقاه من تركيا، ويبدو أن من المرجح أن التوترات هنا لا بد لها أن تتصاعد، كلما زاد تقييد حرية حركة روسيا في أوكرانيا، وتعزز شعور أذربيجان المدعومة من جانب تركيا بضعفها [روسيا].

ونبقى في القوقاز، كان للضعف الروسي أيضاً تداعيات بالنسبة إلى الجيبين الموالين لروسيا في جورجيا. كانت أوسيتيا الجنوبية قد خططت لإجراء استفتاء في شأن الانضمام إلى روسيا، لكنها لم تلبث أن ألغته في مايو (أيار) في ظل حكومة جديدة. وجاء ذلك حتى في الوقت الذي نفى فيه الجيب الآخر، أبخازيا، أي طموح للانضمام إلى روسيا. وهذا يوحي بأن الجيبين، اللذين اعترفت روسيا (تقريباً لوحدها) بهما [كبلدين] مستقلين بعد خوض حرب في عام ٢٠٠٨ من أجل منع دمجهما بشكل قسري مع جورجيا، ربما ينظران الآن إلى روسيا على أنها طرف حام أضعف ومرغوب فيه بشكل أقل مما كانا يعتقدان سابقاً. أو أن روسيا بدأت تفقد الاهتمام، أي كان سيحصل في مرحلة لاحقة لن يمثل على الأغلب تقليصاً للتوترات القائمة.

ونتجه شرقاً، حيث اندلعت قبل ستة أسابيع أعمال عنف أوقعت عشرات القتلى وأصابت المئات بجراح، في منطقة من أوزبكستان اسمها كاراكالباكستان. وقيل إن العنف اندلع عندما استخدمت الحكومة الأوزبكية القوة من أجل إنهاء الاحتجاجات ضد التغييرات الدستورية المقترحة والمصممة من أجل تقليص الحكم الذاتي للمنطقة ووضع حد لحقها في الانفصال.

تم الآن التخلي عن تلك الاقتراحات، إلا أن البعض رأوا بشكل حتمي يد روسيا البعيدة وراء احتجاجات كاراكالباكستان، إذ فسرت المناوشات على أنها المرحلة الأخيرة في محاولات أوزبكستان للنأي بنفسها عن هيمنة الحقبة السوفياتية، ما يعكس التوترات الثلاثية الأطراف بين دول آسيا الوسطى التي صارت مستقلة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، والتنافس المحموم على النفوذ الإقليمي بين روسيا والصين.

وإن النقطة الأكثر أهمية هي أن اضطرابات من هذا النوع لا تميل لأن تكون حوادث منفردة، بل هي تعكس تغييرات في ميزان القوى الإقليمي، وقد يكون انغماس الاهتمام الروسي بأوكرانيا هو إحدى هذه اللحظات.

وربما ينطبق تفسير مشابه أيضاً على حوادث إطلاق النار الأخيرة في أنحاء كوسوفو كافة، حيث كان الأشخاص من أصول صربية يرفضون تركيب لوحات أرقام جديدة على سياراتهم، وهي آخر المراحل في جهود كوسوفو لتعزيز مكانتها كدولة مستقلة.

وبالنظر إلى الدعم الروسي غير المحدود لصربيا، فقد يكون السؤال هو ما إذا كان الضعف الروسي يعطي كوسوفو فرصة لتأكيد نفسها، بدعم من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، أو ما إذا كانت روسيا قد تتطلع للاصطياد بثمن بخس نسبياً في المياه العكرة، كما دأبت الدعاية في أيام الحقبة السوفياتية على القول، وذلك في محاولة للتعويض عن الصعوبات التي تواجهها في أوكرانيا.

> **الحرب لم تشهد حتى الآن تصعيدا يحولها إلى حريق أوروبي هائل**

ثمة نمط يتشكل من هذه المسائل المتباينة والغامضة في غالب الأحيان، وهو تجدد الاضطرابات في مناطق تركت موضع تنازع أو هائمة من دون هدف، في أعقاب تفكك الاتحاد السوفياتي.

ويهدد حتى الصراع الصغير عند خط تصدع أرضي أكبر، سواء في البلقان أو القوقاز أو آسيا الوسطى، بتداعيات أوسع نطاقاً. لا يزال انهيار الاتحاد السوفياتي يحدث ترددات بعد أكثر من ٣٠ عاماً، وما يحدث مع روسيا في أوكرانيا لن يتوقف هنا.

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk